International IDEA

المجتمع المدني في فترة الإنتقال الديمقراطي في السودان، ٢٠١٩-٢٠٢١

المجتمع المدني في فترة الإنتقال الديمقراطي في السودان، ٢٠١٩-٢٠٢١

مدني عباس مدني

International IDEA
Strömsborg
SE–103 34 Stockholm
SWEDEN
+46 8 698 37 00
info@idea.int
www.idea.int

© ٢٠٢٤ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) مستقلّة عن أية مصالح وطنية أوسياسية معينة. كما أن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تمثل بالضرورة وجهات نظر المؤسسة أوهيئتها العامة أوأعضاء مجلسها أوآراء الجهات المانحة.

جرى تمويل مشروع هذا التقرير من قبل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida).

باستثناء أي صور وأشكال خاصة بطرف ثالث، فإن النسخة الإلكترونية من هذا المنشور متاحة بموجب ترخيص نَسْبُ المُصنَّف، غير تجاري، الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي (CC BY-NC-SA 4.0). لك الحرية في نسخ المنشور وتوزيعه ونقله بالإضافة إلى إعادة مزجه وتكييفه، بشرط أن يكون ذلك لأغراض غير تجارية فقط، وأن تنسب المنشور بشكل مناسب، وأن تقوم بتوزيعه بموجب ترخيص مماثل. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المشاع الإبداعي:

International IDEA
Strömsborg
SE–103 34 Stockholm
SWEDEN
Tel: +46 8 698 37 00
Email: info@idea.int
Website: <https://www.idea.int>

صورة الغلاف: UN Photo/Maimana El Hassan@flickr.
شاركت حواء غامس ذهب غبجندا، المتخصصة في النوع الاجتماعي والتي عملت على تمكين المرأة والتنمية والمبادرات الإنسانية وبناء السلام، كمراقبة في النوع الاجتماعي في محادثات جوبا للسلام التي عقدت بين الحكومة الانتقالية وحركة تحرير شعب السودان في عام ٢٠٢١.

التنضيد الطباعي: داليا العزب، القاهرة

مُعرّف الوثيقة الرقمي: https://doi.org/10.31752/idea.2024.113

الرقم المعياري الدولي للكتاب (PDF): 978-91-7671-867-4

شكر وتقدير

تتقدم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في السودان بالشكر والتقدير للاستاذ مدني عباس مدني، لتفضله بالموافقة على وضع هذه الورقة العلمية القيمة حول دور المجتمع المدني في فترة الإنتقال الديمقراطي في السودان ٢٠١٩-٢٠٢١. يتمتع الاستاذ مدني عباس مدني بخبرة واسعة ومعرفة طويلة في حقل المجتمع المدني على المستويين المحلي والاقليمي. والشكر كذلك، للسادة والسيدات، القيادات المدنية والمهنية والسياسية، الذين تكرموا بإجراء المقابلات مع مؤلف الورقة في مرحلة تجميع المعلومات الاولية، وكذلك مجموعة الخبراء الذين حضروا إجتماعات تدقيق معلومات البحث، والذين ساعدوا في تأكيد جودة محتوى البحث. ونخص بالشكر وزيرة الرعاية الاجتماعية السابقة لينا الشيخ، ووزير العدل السابق نصر الدين عبد الباري، والباحث القانوني مأمون فاروق، والقيادات في المجتمع المدني؛ سارة عبد الجليل، نازك عباس، هادية حسب الله، شمس الدين ضو البيت، أمينة الشين، فرح عباس والاكاديمية مي عزام.

جرى إعداد هذا البحث من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في السودان، وبتمويل من الوكالة السويدية العالمية للتنمية، ضمن مشروع دعم التحول الديمقراطي في السودان، الذي صممته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في ٢٠١٩ لمساعدة الحكومة الانتقالية والشعب السوداني بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨ في تأسيس المؤسسات الديمقراطية في السودان.

سامي عبد الحليم سعيد
مدير برنامج السودان في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المحتويات

شكر وتقدير IV
الملخص التنفيذي ١
المقدمة ٣

الفصل الأول
الاطار المفاهيمي والتاريخي للمجتمع المدني في السودان ٥
١-١. الاطار المفاهيمي ٥
١-٢. الاطار التاريخي ٧

الفصل الثاني
المجتمع المدني في السودان وثورة ديسمبر ٢٠١٨ ..... ١٣
٢-١. المجتمع المدني قبل الثورة ١٣
٢-٢. المجتمع المدني والثورة ١٤

الفصل الثالث
المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي ٢٠١٩ - ٢٠٢١ ..... ١٦
٣-١. نماذج من أبرز الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في الفترة الإنتقالية ١٦
٣-٢. البيئة التمكينية في الفترة الانتقالية ٢٢
٣-٣. أدوار المجتمع المدني في الفترة الانتقالية ٢٤

الفصل الرابع
تقييم المجتمع المدني في الفترة الانتقالية ٣١
٤-١. التحديات السياسية ٣١
٤-٢. مواطن الضعف في أداء المجتمع المدني في الفترة الانتقالية ٣٢
٤-٣. إيجابيات مشاركة المجتمع المدني في الفترة الانتقالية ٣٣
٤-٤. مقترحات مهمة ٣٣

الفصل الخامس
الخلاصة ٣٥

المراجع ٣٧
حول المؤلف ٤١
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٤٢

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة المجتمع المدني خلال فترة الإنتقال الديمقراطي ٢٠١٩-٢٠٢١، وذلك من خلال دراسة فعالية المجتمع المدني في مهام الإنتقال الديمقراطي الرئيسية، حيث تبدأ الدراسة بالإطار المفاهيمي ومن ثم تاريخ وتطور المجتمع المدني منذ الفترة الإستعمارية وحتى قيام ثورة ديسمبر ٢٠١٨، وقد أظهرت الأشكال المختلفة للمجتمع المدني في السودان، إذ لم يقتصر التتبع على منظمات المجتمع المدني، بل شملت النقابات والحركات الشبابية والمجموعات النسوية كأطراف فاعلة مهمة في المجتمع المدني.

أكدت الدراسة على الدور الرئيس للمجتمع المدني في السودان في مواجهة الأنظمة الإستبدادية وتحقيق الإنتقال الديمقراطي، كما تناولت الاسهام والدور الكبير للمجتمع المدني في ثورة ديسمبر وما تلاها حتى بداية الفترة الإنتقالية.

تناقش الورقة أدوار الأطراف الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني، كما تدرس البيئة الممكنة لعمل المجتمع المدني خلال الفترة الإنتقالية، وأوجدت الدراسة محددات رئيسية لتقييم دور المجتمع المدني في الفترة الانتقالية، حيث تناولت أدوار المجتمع المدني في المشاركة في أجهزة الحكم الانتقالي، الاصلاح القانوني، قضايا السلام، العدالة، المشاركة السياسية، الحوكمة، محاربة الفساد، والادوار الاقتصادية والتنموية للمجتمع المدني. وتتناول الدراسة فعالية المجتمع المدني في إحداث التغيير ومساهمته في فترة ما قبل ثورة ديسمبر ٢٠١٨ وفعاليته في التأثير بالمشاركة والمناصرة في فترة الانتقال الديمقراطي ٢٠١٩-٢٠٢١.

تلخص الدراسة التحديات التي واجهت المجتمع المدني، ومن أبرزها الصراع السياسي الذي انتقل الى مؤسسات المجتمع المدني وأثر على تماسكها وفعاليتها، بالاضافة لضعف العملية التشريعية بسبب غياب المجلس التشريعي والإختلافات التي تمت حول اصلاح القوانين التي تحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني. كما تتناول السلبيات التي شابت عمل مؤسسات المجتمع المدني ومن أهمها ضعف

القدرات التحالفية والتضامن بين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وعدم الاتجاه الى التأسيس الهيكلي والديمقراطي. كما تم تناول الايجابيات التي صاحبت اداء المجتمع المدني وتعزيزه للمشاركة السياسية للقاعدة الشعبية، والإهتمام بتعزيز مشاركة الشباب والنساء.

إختتمت الدراسة بالتوصيات التي ركزت علي ضرورة اهتمام المجتمع المدني بالتشبيك والمناصرة، والتنسيق والتعاون في ما بينها، وضرورة اهتمامها بعملية اصلاح القوانين التي تنظم عملها، كما أوصت الدراسة بأن تكون لمؤسسات المجتمع المدني رؤية واستراتيجية لتعزيز وفعالية دور المجتمع المدني في الإنتقال الديمقراطي في السودان.

المقدمة

إرتبطت نشأة المجتمع المدني في السودان بشكل أساس بأدوار الخريجين الاوائل في فترة الاستعمار، وقد كان طابع هذه الأدوار يتراوح بين السياسي والثقافي والاجتماعي والمطلبي. وطوال فترة الاستعمار وما بعدها فان أدوار ومشاركات المجتمع المدني في المجال العمومي ظلت حاضرة ومؤثرة .

تعددت مساهمات المجتمع المدني السوداني خلال الانظمة الوطنية المتعاقبة، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، ولعب أدواراً أساسية في تجميع القوى السياسية لمناهضة الأنظمة الاستبدادية، وضح ذلك في كل تجارب الثورات السودانية التي قادت الى إنتقال ديمقراطي.

شهدت فترة نظام حكم الانقاذ (١٩٨٩-٢٠١٩) في السودان تضييقاً على بيئة العمل المدني والسياسي، حيث تم حل النقابات ومن ثم اعادة تشكيلها بشكل موالٍ لحكم الانقاذ، كما خضعت منظمات المجتمع المدني للرقابة الشديدة من قبل السلطات الامنية. ورغم ذلك، فقد ساهم المجتمع المدني في دعم الحركة السياسية والمدنية المنادية بالديمقراطية حتى قيام الثورة السودانية في ديسمبر ٢٠١٨، وقد تواصلت مشاركة المجتمع المدني في التغيير السياسي حتى تم الوصول الى اتفاق دستوري في أغسطس ٢٠١٩ والذي أسس لفترة انتقالية جديدة في السودان. خلال هذه الفترة الانتقالية التي امتدت حتى انقلاب ٢٥ اكتوبر ٢٠٢١، لعب المجتمع المدني أدواراً مختلفة، وشارك بشكل كبير في أنشطة الفترة الانتقالية. هذه المشاركة من المهم دراستها وتقييمها للخروج بنتائج حول مدى فعاليتها، ومدى اتساقها مع مفهوم ومباديء المجتمع المدني. تحاول هذه الدراسة رصد وتقييم مشاركة المجتمع المدني في فترة الإنتقال الديمقراطي ٢٠١٩-٢٠٢١ بالشكل الذي يساعد على تفهم وتطوير دور المجتمع المدني مستقبلاً .

شهدت فترة نظام حكم الانقاذ (١٩٨٩-٢٠١٩) في السودان تضييقاً على بيئة العمل المدني والسياسي، حيث تم حل النقابات ومن ثم اعادة تشكيلها بشكل موالٍ لحكم الانقاذ.

كان من المؤمل أن يلعب المجتمع المدني أدواراً رئيسية في عملية الإنتقال إعتماداً على فعالية الادوار التي لعبها في مقاومة الاستبداد. فبالاضافة للتجربة التاريخية الممتدة للمجتمع المدني في السودان، فهو يتمتع بقدرات يمكن توظيفها بشكل ايجابي لدعم الانتقال الديمقراطي في السودان، فالمجتمع

المدني يمتاز بالقدرات المعرفية، وهي نتاج لطريقة ومناهج عمله. ويمتاز المجتمع المدني أيضاً بالقدرات التنظيمية، كما يتمتع باتساع قاعدة التمثيل من حيث الفئات التي يشملها، كالنقابات ومنظمات المجتمع المدني والحركات الشبابية والنسوية، ومجموعات الحرفيين والجمعيات التعاونية، فهو يمتد في أطياف متعددة ومتنوعة (ضو البيت ٢٠٢٢).

منهجية الدراسة

تناولت الدراسة موضوع أدوار المجتمع المدني في فترة الانتقال الديمقراطي ٢٠١٩-٢٠٢١ من خلال المنهج الوصفي التحليلي، ولجأت الدراسة الى جمع المعلومات بطريقتي الإستعراض المكتبي وجمع البيانات الاولية من خلال المقابلات والافادات.

أجرت الدراسة مقابلات واستخلاص إفادات من أطراف فاعلة في المجتمع المدني كمصادر رئيسية للدراسة، كما قامت بالرجوع الى العديد من المراجع والمصادر ذات الصلة بموضوع الدراسة كمصادر ثانوية للدراسة.

ولكي تتوصل الدراسة إلى النتائج المنطقية وترصد دور المجتمع المدني في الفترة الانتقالية في السودان في الفترة من أبريل ٢٠١٩ وحتى أكتوبر٢٠٢١، جرى استخدام المنهج التحليلي التاريخي، والذي من خلاله رصدت الدراسة التطور التاريخي للمجتمع المدني، وحللت أدواره وتأثيرات العوامل السياسية والاجتماعية في السودان على فعالية المجتمع المدني. وبجانب ذلك تستخدم الدراسة المنهج الوصفي لاطلاع القارئ على صفات وسمات المجتمع المدني وتكويناته الاجتماعية.

تم الإستناد بشكل رئيس في اختيار الأدوار التي تم تقييم أداء المجتمع المدني حولها على مهام الحكومة الإنتقالية المستندة الى إعلان الحرية والتغيير (إعلان الحرية والتغيير ٢٠١٩).

كما عمدت الدراسة في بعض الحالات لاستخدام المنهج المقارن في ايجاد مقاربات لبعض أشكال تنظيمات المجتمع المدني في السودان، وتنظيمات يمكن أن تكون ذات سمات مشتركة معها في تجارب دول أخرى.

ولإغناء الدراسة، عقدت ورشة خبراء لتقييم الانتائج الاولية للدراسة، وضمت خبراء من المجتمع المدنيين واكاديميين، كما عقد إجتماع للخبراء من المجتمع المدني ومن الاكاديميين لمراجعة وتدقيق المعلومات والمنهجية التي اتبعتها الدراسة المسودة النهائية وضم خبراء لمراجعة النتائج النهائية للدراسة.

واجهت الدراسة تحديات منهجية تمثل في قرب الفترة المراد دراستها، بما يجعل التقييم يخضع لعوامل مختلفة قد تقلل من الموضوعية المطلوبة في تقييم التجربة وتقتضي حذر بحثي في التعامل مع الافادات المختلفة، كما أن قصر الفترة الانتقالية المراد تقييمها يجب ان تكون حاضرة في تقييمنا لاداء المجتمع المدني فيها، ففترة العامين يصعب الوصول فيها الى تغيرات مهمة في المجالات التي عملت بها مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

الفصل الأول
الاطار المفاهيمي والتاريخي للمجتمع المدني في السودان

١-١. الاطار المفاهيمي

تعرض مفهوم المجتمع المدني لتحولات مختلفة في استخدامه ودلالاته، حيث كان استخدامه في الاول كمقابل للمجتمع التقليدي، وقد لعبت إسهامات المفكر انطونيو غرامشي دور كبير في تحديد المفهوم وفق الاستخدامات المعاصرة، حيث طرح المفهوم في اطار نظرية الهيمنة والسيطرة الطبقية. ووفقاً لغرامشي 'فإن المجتمع المدني هو المجال الذي تجلي فيه الهيمنة الاجتماعية واداتها المثقفون والثقافة في مقابل المجتمع السياسي أو الدولة الذي تجلي فيه السيطرة المباشرة' (رأفت عام٢٠١٩). وأدخل غرامشي عناصر جديدة في فهم وتحليل المجتمع المدني، حيث تناول المجتمع المدني كمقابل للدولة، كما تناول فاعلية منظمات المجتمع المدني (الدراجي وعبد الفتاح ٢٠١٣).

ساهم سقوط المعسكر الاشتراكي وظهور كيانات وأسماء مثل نقابة التضامن في بولندا وانتشار الموجة الديمقراطية الجديدة في اعطاء أبعاد جديدة لمفهوم المجتمع المدني، حيث صارت حقوق الانسان السياسية، المدنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية من مقاييس أداء الحكومات. كما ظهر مصطلح منظمات المجتمع المدني وكأنه لباس جديد لظواهر وكيانات قديمة مثل النقابات ومنظمات الشباب والطلاب والنساء (بلال ٢٠٠٤).

ساهم سقوط المعسكر الاشتراكي وظهور كيانات وأسماء مثل نقابة التضامن في بولندا وانتشار الموجة الديمقراطية الجديدة في اعطاء أبعاد جديدة لمفهوم المجتمع المدني.

ووفقاً للدكتور عبدالرحيم بلال، فانه يمكن تعريف المجتمع المدني علائقياً، وهو التعريف السائد بانها تلك المنظمات التي تعمل في المجال الجمعي بين الدولة، ومنشآت القطاع الخاص الربحية والاسرة. أو يمكن تعريفها من حيث القيم التي تتمثل فيها منظمات المجتمع المدني، وهي: التطوع، نبذ العنف، لاتقوم على الوراثة، لاتسعى للسلطة، تحل فيها النزاعات بصورة سلمية، الشفافية والديمقراطية، لا تعمل من أجل الربح، الاستقلالية، تهدف لتعظيم رأس المال الاجتماعي، وتحقيق حقوق الانسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بلال ٢٠٠٤).

والتعريف القيمي الذي ذكره عبد الرحيم بلال يبدو أكثر إتساعاً من التعريف العلائقي، كما يشير بوضوح الى الفرق بين المجتمع المدني والحزب السياسي والقطاع الخاص، كما فرق بين منظمات المجتمع المدني والحركات التي تستخدم العنف بغض النظر عما تدعوا اليه. ولكن بالمقابل، فالتعريف القيمي يبدو في بعض نقاطه متحدثاً عن أهداف منظمات المجتمع المدني أكثر من وصفها، أو لعله وصف المنظمات في شكلها النموذجي الذي ينبغي ان تكون عليه.

ويذكر أدولف فرانك في كتابه عن المجتمع المدني تعريف غرانت براونت ١٩٩٣: المجتمع المدني يعني المجال الذي يحقق فيه المواطنين والمواطنات دورهم كمواطنين، ويعملون فيه باسلوب تضامني أو تخاصمي، حيث يمكنهم فيه التشابك والعمل تضامنياً، وتنظيم انفسهم كجماعة سكانية، ويمكنهم ان يوافقوا على المجال السياسي أو يحتجوا ، ويروا انفسهم كمنتجين للقوانين التي تحكمهم، فهم لا يعملون في هذا النطاق العام المفتوح بوصفهم أعضاء في عائلة او بيروقراطيين أو تجار، وإنما بوصفهم مواطنين (فرانك ٢٠٠٨).

اما الدكتور عزمي بشارة فانه يتحدث عن التطور أو بالاحرى الاستخدامات المختلفة للمصطلح تاريخياً، وان الإطار النظري للتطلع الغربي نحو المجتمع المدني وهو وعي متشكل تاريخياً لمجموعة من التمايزات:

- التشديد على الفصل بين الدولة والمجتمع، أو بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية.
- وعي الفرق بين آليات عمل الدولة وآليات عمل الاقتصاد.
- تمييز الفرد، أي ككيان حقوقي قائم بذاته في الدولة بغض النظر عن إنتماءاته المختلفة.
- التشديد على الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاجتماعية وأهدافها ووظائفها من جهة، وآليات عمل الاقتصاد واهدافه ووظائفه من جهة اخرى.
- رؤية الفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة، نظرياً على الاقل، من مواطنين أحرار تآلفوا بشكل طوعي وبين البنى الجمعية العضوية التي يولد الانسان فيها واليها.
- التشديد على الفرق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية والديمقراطية المباشرة في الجمعيات الطوعية والمؤسسات المجتمعية الحديثة (بشارة ٢٠٠٨).

ان مصطلح المجتمع الأهلي هو بمثابة المصطلح القديم لمفهوم المجتمع المدني المعاصر، فالعبرة بالوظيفة، وأن معظم وظائف المجتمع المدني المعاصر كان وما زال يؤديها المجتمع الاهلي بمختلف تنظيماته.

ويرى بعض الباحثين ان المجتمع المدني يضم بعض التنظيمات الدينية أو التي تقوم على علاقات الدم كمنظمات مجتمع مدني بناء على الخدمات والوظائف الاجتماعية التي تقوم عليها، وفي مجالات مختلفة كالتعليم والصحة، الخ. ويرى صالح السنوسي بأن البعض لا يفرق بين المجتمع المدني والأهلي، و ان مصطلح المجتمع الأهلي هو بمثابة المصطلح القديم لمفهوم المجتمع المدني المعاصر، فالعبرة بالوظيفة، وأن معظم وظائف المجتمع المدني المعاصر كان وما زال يؤديها المجتمع الاهلي بمختلف تنظيماته (السنوسي ٢٠١٣).

لكن هذا يجعلنا نتجاوز قيم أساسية مرتبطة بالديمقراطية، الشفافية، الوراثة والاستقلالية، واذا قبلنا وجود منظمات ذات أصل ديني أو وراثي كمنظمات للمجتمع المدني، فذلك يقتضي بالضرورة أن تكون ديمقراطية. اي يتم انتخاب القيادة فيها ومحاسبتها، ومستقلة بمعنى انها لاتخضع للنفوذ المباشر لقيادات دينية أو أسرية، وان تقدم خدماتها للجميع، وينطبق ذات الامر أيضاً على المؤسسات التي يقوم بانشائها القطاع الخاص، وتعمل في مجال عمل منظمات المجتمع المدني. وبالتأكيد فان ذلك لايشكل تقييداً لمن يود اضافتها، فمفهوم المجتمع المدني ليس محكم في تحديداته، كما من الواضح انه يعطى مفهوماً بأشكال متغيرة أو مختلفة تاريخياً.

وتعد الجمعيات التعاونية أيضاً من أشكال المجتمع المدني، وعلى تعدد أشكالها وتنوع أغراضها، فانها تلعب دوراً مهماً في تنظيم مجموعات الحرفيين والزراعيين. فالبعد الاجتماعي لا يقل عن الاقتصادي في النظر الى الادوار التي تقوم بها الجمعيات التعاونية. كما يمكننا النظر الى الحركات الاجتماعية السلمية كواحدة من أهم أشكال المجتمع المدني وأكثرها تأثيراً. وتضم الحركات الاجتماعية حركات الشباب والحركات النسوية وغيرها.

تعتمد هذه الدراسة المفهوم الواسع لمنظمات المجتمع المدني بما يستثني القطاع الخاص والدولة (يتضمن ذلك الاستثناء الاحزاب السياسية) والاسرة. مع تساهل في استيعاب أدوار المجتمع الاهلي، تركز الدراسة في تناولها لادوار المجتمع المدني في التجربة الانتقالية في السودان ٢٠١٩-٢٠٢١ على أدوار المجموعات المهنية، النقابية، منظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية الشبابية والنسوية.

١-٢. الاطار التاريخي

كما ورد في المقدمة، فإن نشأة المجتمع المدني في السودان ترتبط بانشطة الخريجين في فترة الاستعمار، وبروز انشطة مختلفة بلغت تشكيل جمعيات منادية بالتغيير السياسي. إلا ان هذه الحركة سرعان ما تأثرت بفشل ثورة اللواء الابيض في ١٩٢٤ وما أعقبها من تضييق على أنشطتهم، حيث لجاء العديد منهم الى تشكيل الجمعيات الثقافية والاندية الرياضية وهو الشيء الذي استمر طوال فترة الثلاثينيات، حيث غلب الطابع الثقافي على تشكيلات المجتمع المدني الناشئة آنذاك (خير ١٩٩١). بمعنى أن حركة المجتمع المدني قامت في اطار حركة مجتمعية مقاومة للدولة الاستعمارية التي قادتها الطبقة المتعلمة والمشتغلة في السلك الحكومي، والتي كان في ريادتها حركة مؤتمر الخريجين التي ظهرت في فترة ما بعد ثورة ١٩٢٤. تسببت تلك الحركة المقاومة في تبني الحكومة الاستعمارية للعديد من السياسات الحازمة التي استهدفت تضييق الخناق على حركة المثقفين والموظفين الحكوميين داخل المجتمع (عمر باشري ١٩٩١).

تمكن الخريجون من انتزاع الحق في تكوين منظمة تمثلهم في العام ١٩٣٧ أطلقوا عليها اسم مؤتمر الخريجين، وقد لعبت المنظمة دوراً مهماً في الحياة العامة في السودان، حيث لم يقتصر دورها على العمل الثقافي أو تعميق الصلات بين الخريجين، لكنه أمتد ليشمل محاربة الامية والجهل بانشاء المدارس وتأسيسها في مناطق متعددة في السودان، كما اصبحت منبراً للمطالبة باستقلال السودان.

أن حركة المجتمع المدني قامت في اطار حركة مجتمعية مقاومة للدولة الاستعمارية التي قادتها الطبقة المتعلمة والمشتغلة في السلك الحكومي، والتي كان في ريادتها حركة مؤتمر الخريجين.

وأسهم تباين المدارس الفكرية بداخلها في قيام وتشكل الاحزاب السياسية في السودان. وقد شهد السودان طوال فترة الاربعينيات والخمسينيات قيام الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية، والإتحادات الفئوية (خير ١٩٩١).

على صعيد الحركة النقابية وادوارها الاحتجاجية المطلبية أو السياسية، فقد كان لها دور قديم وممتد في تاريخ السودان الحديث، حيث شهد العام ١٩٠٨ أول اضراب عمالي قام به عمال مناشير الغابات، وفي الثلاثينيات من القرن العشرين شهد السودان قيام وانتشار الاندية العمالية في المدن المختلفة، وفي العام ١٩٤٧ تشكلت هيئة شؤون عمال السكة الحديد، وتلاها في العام الذي يليه أول قانون للعمل، ولائحة تسجيل النقابات للعام ١٩٤٨. وشهد العام ١٩٥١ حدثاً كبيراً في تاريخ الحركة النقابية بقيام أول مؤتمر عمالي في العام ١٩٤٩ والذي أجاز دستور نقابات العمال، وأعقب ذلك قيام الاتحاد العام لنقابات عمال السودان في العام ١٩٥٠.

لعبت الحركة النقابية دور مهم ومفصلي في تغيير نظام الفريق ابراهيم عبود في اكتوبر ١٩٦٤، وقد حاول نظام النميري الذي تلى الحكومة الديمقراطية عقب إسقاط نظام عبود إمتصاص الاحتجاجات القوية للنقابات، ومنع إنتشار تأثيرها باعتقال القيادات النقابية أو نقلها إلى مواقع عمل بعيدة عن المراكز العمالية في المدن الكبيرة، ووصل به الامر الى إلغاء قانون النقابات في عام ١٩٧٧. لكن كل تلك السياسات لم تنجح لتكون ترياقاً لفعالية وقوة تاثير الحركة النقابية في الحياة السياسية، الأمر الذي ظهر جلياً في الثورة على حكومة المشير جعفر النميري، والتي لعبت فيها النقابات دور المحرك الرئيسي ونجحت في اسقاط النظام العسكري في ٦ ابريل ١٩٨٥ (كمير، بدون تاريخ).

شهدت نهاية السبعينيات من القرن النصرم بداية تشكل منظمات المجتمع المدني بشكلها الحديث، حيث نشأت جمعية حماية البيئة، وتلتها عدة منظمات. إلا أن التطور الاكثر تاثيراً كان بسبب موجة الجفاف والتصحر التي ضربت منطقة القرن الافريقي في أوائل الثمانينيات، والتي ادت الى حدوث مجاعة في عدة مناطق في السودان الغربي كما أدت الي هجرة عشرات الآلآف من السكان من مناطقهم بسبب الجفاف، حيث شهدت تلك الفترة مجيء العديد من المنظمات الدولية الي السودان للمساهمة في تخفيف المأساة الانسانية التي حدثت، كما تأسست العديد من المنظمات الوطنية للتصدي لكارثة الجفاف وآثارها، وما خلفته موجة النزوح، وقد ساهم تجدد الحرب في جنوب السودان ١٩٨٣ في تدهور الاوضاع الانسانية وبروز العديد من الظواهر الاجتماعية كزيادة أعداد أطفال الشوارع والتي تصدت لها عدة منظمات ومنها جمعيتي أمل وصباح.

إزدهر نشاط المنظمات الطوعية والجمعيات الاهلية في السودان في فترة الديمقراطية الثالثة والتي امتدت من ١٩٨٥-١٩٨٩.

إزدهر نشاط المنظمات الطوعية والجمعيات الاهلية في السودان في فترة الديمقراطية الثالثة والتي امتدت من ١٩٨٥-١٩٨٩، ولكن سلطات الانقلاب العسكري الذي قاده تنظيم الجبهة الاسلامية القومية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ قام بحل النقابات، كما تم التضييق على الجمعيات الطوعية والخيرية والمنظمات الغير حكومية الاخرى حيث تم اعتبار العديد منها واجهات لقوى حزبية معارضة (إبراهيم علي ٢٠٠١).

وعلى الرغم من ذلك، فقد ساهمت عوامل مختلفة منذ منتصف التسعينيات وحتى يومنا هذا في نشوء وتطور منظمات المجتمع المدني (الجزولي ٢٠١٣)، من أبرزها:

- سياسات الحكومة الاقتصادية. حيث تبنت الحكومة الحالية سياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي، كما قامت باضعاف المساهمة الحكومية في تقديم الخدمات للمواطنين، وقد أدى ذلك الى قيام العديد من المنظمات العاملة في مجال تقديم الخدمات. وفي ذات السياق، بدأ بروز لجمعيات واتحادات اقليمية ومناطقية لخدمة مناطقها، حيث تعمل على توفير الخدمات التعليمية والصحية وحتى المساهمة في توفير فرص العمل لابناء هذه المناطق.

- إتساع نطاق الحروب. إمتدت الحرب بالاضافة الى جنوب السودان لتشمل إقليم دارفور وجزء من كردفان وشرق السودان بالاضافة الى النيل الازرق، وهو ماخلف أوضاعاً انسانية غاية في البؤس، وبالمقابل، ظهرت الحاجة لبروز جمعيات ومنظمات للعمل على تخفيف معاناة الناس، وأدى اتساع نطاق الحروب الى مجيء العديد من المنظمات الدولية والمانحين، مما ساهم في تشجيع المهتمين بالعمل الانساني على تكوين وانشاء منظمات جديدة.

- التضييق الحكومي على العمل السياسي والنقابي جعل من العمل في المجتمع المدني عند البعض أداة للعمل العام، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال انهم قاموا بانشاء منظمات سياسية بديلة.

- تحول منظمات المجتمع المدني الى مصدر تشغيل مهم مع اتساق نطاق الازمات وتعدد الجهات التمويلية، خاصة في المناطق المتاثرة بالنزاعات.

- عوامل خارجية مرتبطة بزيادة الاهتمام العالمي بمنظمات المجتمع المدني وتمدد المساحات التي تعمل بها وزيادة تأثيرها على المستوي العالمي والاقليمي، مما ساهم في خلق بيئة مواتية لقيام العديد من المنظمات على المستويات الوطنية.

ومنذ العام ٢٠٠٥، شهد تأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني مستفيدة من الحريات النسبية التي أتاحها الاتفاق بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد تأسست العديد من المنظمات التي تعمل في مجال حقوق الانسان، وتمكين المرأة، وبناء السلام، وتعزيز الديمقراطية والتثقيف المدني والانتخابي وهو مالم يكن متاحاً في السنوات التي سبقت إتفاقية السلام. وقد أدى ذلك لزيادة عدد المنظمات المسجلة في السودان وتعدد أنشطتها خاصة، وقد زادت في نفس الفترة عدد المنظمات المانحة في السودان لسببين، الاول هو اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب، والاخر هو اندلاع الحرب في دارفور ٢٠٠٣، مما تسبب في اوضاع انسانية بالغة التعقيد، وقد ساهم التركيز الاعلامي على قضية دارفور آنذاك في قدوم العديد من المنظمات الدولية الى السودان، كل ذلك ساهم من ناحية في توفير التمويل للعديد من المنظمات الوطنية الناشئة، إلا انه وبالمقابل يمكننا ان ننظر الى الامر من زاوية أخرى هو نشوء منظمات عديدة من أجل التمويل التي توفره المنظمات الدولية، أو اعتمادها عليه بالكامل مما يجعلها شريك غير فعال وترتبط انشطتها باولويات المانحين أكثر من تركيزها على أولوية المجتمعات المحلية (الجزولي ٢٠١٣).

إلا أن الفضاء الملائم الذي أتاحته إتفاقية السلام لعمل منظمات المجتمع المدني لم يستمر طويلا. فعقب انفصال جنوب السودان عانت منظمات المجتمع المدني في السودان من أمرين، الاول هو

التضييق الامني من قبل السلطات الحكومية خاصة للمنظمات التي تعمل في مجال الحقوق ونشر قيم الديمقراطية، والثاني، تناقص التمويل الاجنبي للمنظمات في السودان، وقد اختارت العديد من المنظمات نقل أعمالها إلى جنوب السودان.

لكن تلك العوامل الخارجية لا تقلل من اهمية وجود عوامل داخلية ساهمت أيضاً بدورها في إضعاف عمل وتأثير المنظمات، يرتبط بقدرتها على التعامل مع التحديات التي يواجهه مجمل العمل المدني في السودان، ويطرح تساؤلات جدية على مدى فاعلية تأسيسها وتأثيرها في المجتمعات، فبينما تتراجع قدرات المنظمات التي تعمل لسنوات طويلة في العمل بكفاءة، فان العديد من المبادرات غير المسجلة والتي قام بها البعض، كمبادرة شارع الحوادث ومبادرة نفير، إستطاعت أن تجتذب مئات المتطوعين، وتوفر موارد من المجتمعات المحلية لمقابلة تكلفة مشاريعها.

ويمكننا التمييز بين أشكال مختلفة من منظمات المجتمع المدني في السودان من ناحية الانشطة:

- منظمات تعمل في مجالات العمل الانساني وفي مجالات خدمية مختلفة كالتعليم والصحة والحماية، وغيرها.
- منظمات حقوقية تعمل في مجالات حقوق الانسان، التثقيف المدني، الديمقراطية والسلام.

ويمكن التمييز أيضاً وفق بناء نطاق العمل، حيث توجد منظمات تعمل في كل مناطق السودان ومنظمات لا تعمل إلا في اقليم واحد، كما يمكن أيضاً التفريق بينها بناء على طريقة تسجيلها، فهنالك:

- منظمات مسجلة في مفوضية العون الانساني (القومية أو الولائية)، وهو حال أغلب المنظمات الفاعلة في السودان.
- منظمات مسجلة كجمعيات ثقافية، وهي تعمل في مجالات الوعي والثقافة ونشر الديمقراطية ويتم تسجيلها في وزارة الثقافة.
- منظمات مسجلة كشركات غير ربحية ويتم تسجيلها في وزارة العدل.

وبلغ عدد المنظمات المحلية المسجلة في مفوضية العون الانساني حوالي ١٥٠٠٠ منظمة، ٤٠٠٠ منها في الخرطوم، كما يتراوح عدد المنظمات المسجلة كجمعيات ثقافية بين ٥٠٠-٦٠٠ منظمة، ورغم هذا العدد الكبير من المنظمات، فان العدد الفاعل منهم لايكاد يتجاوز ١٠ بالمئة، وفقاً لتقرير إستدامة المجتمع المدني للعام ٢٠١٤ (وكالة المعونة الامريكية).

بشكل عام، حدث تطور في وجود وتأثير منظمات المجتمع المدني، بينما ضعف دور التجمعات المهنية بسبب سيطرة النظام الحاكم (والذي يطلق عليه شعبياً 'نظام الانقاذ') على النقابات وتعديل قانونها ليسهل السيطرة عليها. ولاضعاف دورها التاريخي في مقاومة الانظمة الاستبدادية، لم تستسلم المجموعات المهنية لمحاولات تدجين الحركة النقابية، وبدأت في تشكيل مجموعات موازية للنقابات الرسمية، وهو ما أخذ شكله النهائي في تكوين تجمع المهنيين السودانيين.

لقد كان لافتاً منذ الحملة الانتخابية لانتخابات ٢٠١٠ وبدايات العام ٢٠١١ بداية تشكل حركة مقاومة شبابية تحاول تنظيم نفسها، من خلال تشكيلات عابرة للاحزاب االسياسية، حيث تضم الى جانب قيادات وقواعد شبابية في الاحزاب السياسية مجموعات غير منظمة. ففي خلفية الانتقال السياسي لما بعد الانقاذ، يضع البروفيسور عطا البطحاني أهم النقاط لتعاظم نشاط الحركات الشبابية والمهنيين السودانيين، والدور المتعاظم لقوى شبابية جديدة غير حزبية (الحسن البطحاني ٢٠١٩).

لقد اتضحت ملامح المقاومة ذات الطابع الشبابي لنظام الانقاذ في الاحتجاجات التي انتظمت في السودان، وبشكل أكثر تركيزاً في الخرطوم، في يونيو ويوليو ٢٠١٢، وفي سبتمبر ٢٠١٣ وعقب القرارات الحكومية بزيادة أسعار المحروقات مباشرة، خرجت واحدة من أضخم الهبات الشعبية تجاه نظام الانقاذ، كان نتاجها استشهاد العشرات من الشباب السوداني، وقد كان ملاحظاً فيه الدور الكبير للحركات الشبابية، (حركة التغيير الان وحركة قرفنا)، بينما تراجع دور الاحزاب السياسية وتأخرت مساندتها للحراك الذي لم يستمر طويلاً .

برزت في تلك الفترة مجموعات شبابية غير سياسية، تبدو خدمية، ولكنها تعيد تنظيم الشباب مطلبياً، كما ظهر في مبادرتي نفير (SudanNexstGen) وشارع الحوادث (ويكيبيديا). فقد كان واضحاً أن هنالك حراكاً يأخذ طابعاً جيلياً وينظم نفسه بشكل كبير، مستخدماً القضايا المطلبية والحياتية كاطار لتفعيل قطاعات كبيرة من طاقات الشباب في ظل ضيق المجال العمومي السياسي المدني. ومن الملاحظ في هذه الحركات الشبابية أنها لاتركز على الاختلافات السياسية، فهي عابرة للتنظيمات السياسية كما ذكرنا، ولكنها منحازة لاستعادة الديمقراطية، واستخدام الاساليب السلمية اللاعنفية في التغيير، كما انها لدرجة ما كانت تنظيمات حضرية، ولديها قدرة علي التواصل والتشبيك واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل جيد، وفي دراسته عن الحقل الشبابي واعادة تشكيل المجال العام يمضي الدكتور أشرف عثمان الى أن السلطة بإضعافها/تأميمها للمجتمع المدني بمعناه المؤسساتي وبتقليصها الدولة إلى مستوى أجهزة القمع فيها، كانت توفر الشرط الملائم لدفع كتلة شبابية كبيرة صوب البحث عن أشكال أخرى تصلح أداة للفعل المستقل. إن غياب المجتمع المدني ذا الطابع المؤسسي سيفسح المجال إمام أشكال جديدة من الحراك المجتمعي (عثمان ٢٠١٧).

وبعد الزيادة في أسعار الدواء في نهاية العام ٢٠١٦ وبداية العام ٢٠١٧، قامت موجة احتجاجية جديدة في محاولة لتبني وسائل مقاومة واحتجاج بتكلفة أقل، وعبر تبني العصيان المدني كأداة للاحتجاج في ظل تفاقم الازمة الاقتصادية، وهي أحد ملامح السنوات الاخيرة لحكم الانقاذ، والزيادات الكبيرة في أسعار الدواء حينذاك. لقد كانت أحلام الشباب في الحرية السياسية وازالة الاستبداد تسير بشكل متوازٍ مع استخدام القضايا الاقتصادية والمطلبية. وكان من اللافت قدرة المجموعات الشبابية على الحشد عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعية والقدرة على خلق إعلام يجابه الاعلام الرسمي.

وعلى صعيد الحراك النسوي الذي كان لافتاً طوال الـ ٣٠ عاماً من حكم الانقاذ، فقد كانت المجموعات النسوية من أكثر الجهات حضوراً وتنظيماً، فكانت مجابهتهم لقرارات تحد من تمكين

النساء اقتصادياً واجتماعياً مثل القرار الذي أصدرته حكومة ولاية الخرطوم بمنع النساء من ممارسة بعض الاعمال التجارية مثل بيع الشاي بعد السادسة مساءً، ونجحت المجموعات النسوية في مناهضة هذا القرار وايقاف تنفيذه من خلال حملات مناصرة مدنية قوية (الشين ٢٠٢٢).

قامت النساء بدور كبير في مقاومة سياسات الحكومة الاقتصادية، ولقوانينها ذات الايديولوجيا المنغلقة.

قامت النساء بدور كبير في مقاومة سياسات الحكومة الاقتصادية، ولقوانينها ذات الايديولوجيا المنغلقة، ومن الملاحظ خلال الفترة من ١٩٨٩ وحتى ٢٠١٨، وجود مجموعات نسوية تجيد تكتيكات العمل المدني في التعامل مع السياسات والقوانين والاجراءات الغير عادلة. وبحسب إفادة الاستاذة هادية حسب الله مؤسسة منظمة حارسات النسوية، إن الحراك النسوي ومساهمته الفعالة ظل أحد أبرز المعالم لكل حملات المناصرة والاحتجاجات السلمية التي قادتها المجموعات المدنية ضد سياسات حكومة الرئيس البشير حتى سقوطه في أبريل ٢٠١٩.

الفصل الثاني
المجتمع المدني في السودان وثورة ديسمبر ٢٠١٨

٢-١. المجتمع المدني قبل الثورة

لعب المجتمع المدني أدواراً متعددة، وقام بأنشطة مختلفة في مقاومة نظام ٣٠ يونيو، من أبرز هذه الادوار:

- المناصرة والتوعية في القضايا الحقوقية، مثل الحقوق السياسية والمدنية والدفاع عن الحق في التعبير والتنظيم.
- تدريب وتأهيل الاحزاب السياسية. لعب المجتمع المدني عبر العديد من الانشطة دوراً في تدريب وتأهيل العضوية السياسية، خاصة في الفترة التي تلت عملية اتفاقية السلام الشامل في ٢٠٠٥، حيث تم تدريبهم في مجالات حقوق الانسان والمناصرة والتثقيف المدني والانتخابي.
- تدريب وتأهيل الشباب. من المجالات المهمة التي عمل عليها المجتمع المدني في فترة حكم المؤتمر الوطني تدريب الشباب في مجالات مختلفة، خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥، والتي كان لها انعكاس كبير على حجم وأنشطة المجتمع المدني في السودان، وزادت حجم الانشطة التدريبية والتثقيفية لهم في مجالات التثقيف المدني والانتخابي، حقوق الانسان وبناء السلام.
- التنسيق بين الأحزاب السياسية. عمل المجتمع المدني علي تقريب وجهات النظر بين الاحزاب السياسية المطالبة بالتحول الديمقراطي، وقد ساهم بشكل فاعل في اتفاق نداء السودان ٢٠١٥، كما لعب الدور الأبرز في توحيد القوي المقاومة لنظام البشير في ثورة ديسمبر.
- أنشطة إحتجاجية. شارك المجتمع المدني في تنظيم وقفات وانشطة احتجاجية مختلفة، خاصة المجموعات المطلبية، والحركات الشبابية والنسوية.

- تقارير الأنتهاكات وتقارير الظل. ظلت شبكات من منظمات المجتمع المدني تقدم تقارير ترصد الانتهاكات في مجالات حقوق الانسان، وتقدم تقارير الظل بشكل مستمر للمؤسسات الدولية مما ساعد في عكس الانتهاكات التي تجري في السودان.

- إعداد برامج السياسات البديلة. شارك المجتمع المدني في اعداد وتنظيم ورش حول السياسات البديلة، والبرامج التي تعقب سقوط نظام (الانقاذ)، وشارك بفعالية مع بقية قوي الحرية والتغيير في اللجان المتعلقة باعداد وثائق دستورية وبرامج تنموية بديلة، وفي اعداد البرنامج الاسعافي، ساعد في ذلك توفر خبرات معرفية واكاديمية متنوعة داخل مؤسسات المجتمع المدني.

٢-٢. المجتمع المدني والثورة

كان دور المجتمع المدني في ثورة ديسمبر ٢٠١٨ حاسم ومفصلي، إذ اتسم دور المجتمع المدني بالقدرة على التنظيم والتخطيط وقيادة المقاومة السلمية.

كان دور المجتمع المدني في ثورة ديسمبر ٢٠١٨ حاسم ومفصلي، إذ اتسم دور المجتمع المدني بالقدرة على التنظيم والتخطيط وقيادة المقاومة السلمية. ونجح المجتمع المدني بمختلف مكوناته في تنظيم صفوف الشباب وبناء حملات تقودها منظمات المجتمع المدني من خلال التنسيق والتشبيك. كما نجح المجتمع المدني في تعزيز وسائل العمل المناهض لانتهاكات حقوق الانسان والكبت الذي كانت تمارسه السلطة وأجهزتها القمعية، وشمل ذلك التنوع في وسائل العمل الاستفادة من قدرات الشباب في الاحياء والمدارس والجامعات، والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في التواصل والتنسيق والتنظيم. وبجانب ذلك، أظهرت المؤسسات النسوية فعالية وقدرة عاليتين في مواجهة حملات الترويع والقهر والارهاب، ونجحن في قيادة العمل التعبوي بجرأة ووعي عاليين. في سياق تلك المجهودات التي قادها المجتمع المدني من أجل إنهاء الدكتاتورية والتأسيس للديمقراطية وسيادة حكم القانون، تضافرت جهود عضوية الاحزاب السياسية مع عضوية منظمات المجتمع المدني، بعد أن التقت الافكار والاهداف في اسقاط الدكتاتورية وإنهاء حكم الحزب الواحد.

في نهايات العام ٢٠١٧، توضح ضعف نظام البشير السياسي وهو يعجز عن اعداد موازنة مالية سنوية تتجنب التكلفة السياسية العالية لها وبدأت احتجاجات حزبية قوية في بدايات العام ٢٠١٨، وقامت السلطات باعتقال أغلب القيادات الحزبية التي حاولت تبني ما أطلق عليه حينها بمبادرة (الخلاص الوطني). لم تستمر الاحتجاجات السياسية كثيراً ولكن بدأ يتشكل اعتقاد عام لدى المواطنين بدنو أجل النظام السياسي القائم. وفي مقابل ذلك، سعت السطات الحكومية إلى إرضاء الجماهير بتغيير الحكومة وتشكيل حكومة جديدة وإجراء تغييرات في صفوف المؤسسات الامنية.

وفي الجانب الاخر، بدأ المجتمع السياسي في تنظيم نفسه، وفي جانب المجتمع المدني برزت مبادرة (حراك) والعديد من التحركات في إطار المقاومة المدنية، كما بدأ تجمع المهنيين في تنظيم فعاليات احتجاجية متعلقة بالاوضاع المعيشية. وفي ديسمبر ٢٠١٨، انطلقت بداية الثورة السودانية من بعض المدن الإقليمية، ثم انضمت الخرطوم لهذه الاحتجاجات واعلن تجمع المهنيين عن تسيير مذكرة مطالبة البشير بالتنحي في ٢٥ ديسمبر وقوبلت مبادرة تجمع المهنيين بالتأييد الشعبي واعلنت الاحزاب السياسية المعارضة عن دعمها لها, وهو ما شكل أرضية الاتفاق السياسي الذي عبر عنه باعلان الحرية والتغيير

الذي وقع عليه في ١ يناير ٢٠١٩، معلناً تكوين تحالف سياسي ومهني ومدني يهدف لاسقاط نظام البشير، واصبح مركز المقاومة الرئيسي، واعلنت عشرات الهيئات والكتل تأييدها للاعلان. وقد تشكلت هياكله الاساسية من خمس كتل رئيسية وهي تجمع المهنيين السودانيين؛ قوى نداء السودان؛ كتلة قوي الاجماع الوطني؛ تجمع القوي المدنية والتجمع الاتحادي.

إستمرت فعاليات المقاومة السلمية اليومية لحكومة عمر البشير التي كانت تعاني اضطراباً سياسياً واقتصادياً، وظهرت انشقاقات في بنية تنظيم الحركة الاسلامية الذي كان يدعم الحكومة ومنه يتكون الحزب الحاكم (حزب المؤتمر الوطني). وبالتالي، اصبحت شعبية السلطة الحاكمة في اهتزاز وانهيار متواصل، وفي نفس الوقت بدأت تنمو قوة شعبية هائلة ومؤثرة تقود المقاومة السلمية، كان قلبها منظمات المجتمع المدني وتحالف قوي اعلان الحرية والتغيير. نجحت قوى إعلان الحرية والتغيير في التواصل الخارجي مع السودانيين في دول المهجر والاغتراب، والذين بدورهم كونوا مؤسسات مجتمعية مستقلة في الخارج، تقود حملات المناصرة والتواصل مع الاعلام الخارجي، وجمع التبرعات لدعم الثورة الشعبية.

نجحت قوى إعلان الحرية والتغيير في التواصل الخارجي مع السودانيين في دول المهجر والاغتراب، والذين بدورهم كونوا مؤسسات مجتمعية مستقلة في الخارج، تقود حملات المناصرة والتواصل مع الاعلام الخارجي، وجمع التبرعات لدعم الثورة الشعبية.

الفصل الثالث
المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي ٢٠١٩-٢٠٢١

٣-١. نماذج من أبرز الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في الفترة الإنتقالية

نتناول هذا الفصل أبرز الأطراف الفاعلة من قوى المجتمع المدني في الفترة الانتقالية. وبالتأكيد هنالك أطراف فاعلة أخرى ساهمت بشكل مشهود له في فضاء المجتمع المدني، ولكن في سبيل حصر الدراسة في أبرز الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني خلال الفترة الانتقالية، يحظى تجمع المهنيين السودانيين بقدر خاص من النقاش والتحليل لما له من دور قيادي في قيادة العمل التعبوي وقيادة الجماهير في النضال السلمي في الشوارع، وبجانب ذلك يأتي تجمع القوي المدنية، وهو التحالف الذي تحت قيادته إنتظمت منظمات المجتمع المدني من أجل قيادة حملات المناصرة من أجل التغيير لصالح الديمقراطية. وكان تجمع المهنيين السودانيين وتجمع القوى المدنية من أهم الكتل التي تكون منها قوى إعلان الحرية والتغيير، ومن خارج قوى إعلان الحرية والتغيير، برزت بصورة متميزة مبادرات متصلة بالقطاعات المهنية والأكاديمية، فظهرت مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم.

كما ظهرت بشكل لافت التنظيمات المجتمعية الشبابية والتي تجلت بإنشاء لجان المقاومة، وهي لجان تشكلت في الاحياء السكنية ونشطت على مستوى القاعدة الشعبية للمجتمع، وقامت بقيادة المظاهرات الشعبية في الاحياء الشعبية، مما أسهم في توسيع النطاق الجغرافي للمقاومة السلمية. ومن ضمن المجموعات المدنية المستقلة، كان الدور العظيم الذي لعبته المجموعات النسوية والتي تضافرت مجهوداتها في الاحياء مع لجان المقاومة، في قيادة المقاومة الشعبية السلمية، وفي مستو آخر، إنتظمت المجموعات النسوية للاحزاب السياسية في التنسيق مع المجموعات النسوية داخل منظمات المجتمع المدني، والتي أسهمت لاحقاً في تكوين تحالف 'منسم' وهو تحالف المجموعة النسوية في الاحزاب السياسية والمجتمع المدني.

ظهرت بشكل لافت التنظيمات المجتمعية الشبابية والتي تجلت بإنشاء لجان المقاومة، وهي لجان تشكلت في الاحياء السكنية ونشطت على مستوى القاعدة الشعبية للمجتمع.

تجمع المهنيين السودانيين

كانت الحكومة الانقلابية قد استولت على الحكم في السودان في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بالانقلاب على الحكومة الديمقراطية المنتخبة، وقامت مباشرة بحل النقابات والاتحادات المهنية فور انقلابها على السلطة في العام ١٩٨٩ (عسال ٢٠١٩). وقد واجه الانقلاب العسكري، الذي قاده تنظيم الجبهة القومية الاسلامية داخل الجيش، بمقاومة شرسة من الحركة النقابية والمهنية والتي كان قمتها في اضراب الاطباء في الشهور الاولى بعد الانقلاب العسكري. لاحقاً، قامت السلطة الانقلابية بتأسيس مؤسسات نقابية بديلة من عناصر تنظيم الجبهة القومية الاسلامية وبعض الانتهازيين. وفي وقت لاحق، قامت السلطة في العام ٢٠١٠ بتشريع قانون جديد للنقابات وهو ما عرف بقانون نقابة المنشأة، ولكن بالمقابل، إستمر عمل المؤسسات النقابات الشرعية التي تكونت قبل الانقلاب، وواصلت المقاومة ضد الانتهاكات على حقوق العاملين والفصل التعسفي للنقابيين. وحين تصاعدت الحملة الشعبية ضد الحكم الدكتاتوري في انتفاضة سبتمبر ٢٠١٣، برز دور ملحوظ ومشاركة كبيرة من مجموعات مهنية أهمها الاطباء والمعلمين والمحاميين، ومن تلك المجموعات بدأت الافكار تتكون من أجل التنسيق والتشبيك وتبادل الافكار بخصوص تصعيد العمل المهني والنقابي ضد السلطة الدكتاتورية. في العام ٢٠١٣، وعبر تنسيق مشترك بين كل من لجنة المعلمين وشبكة الصحفيين السودانيين ونقابة أطباء السودان الشرعية، والتحالف الديمقراطي للمحاميين، بدأت فكرة إنشاء تجمع المهنيين السودانيين تتبلور بين أعضاء التجمعات المهنية، وبدأ النشاط الفعلي لتجمع المهنيين في الظهور في العام ٢٠١٦، وهو التاريخ الذي تم فيه التوقيع على ميثاق تجمع المهنيين السوداني (العجاتي وأخرين ٢٠٢١).

في النصف الثاني من العام ٢٠١٨، بدأ تجمع المهنيين السودانيين نشاطاً مطلبياً وسياسياً بقيادة حملة إعلامية تطالب بزيادة أجور العاملين، عبر رفع مذكرات للسلطات الرسمية مستنداً الى دراسة قام باعدادها تجمع المهنيين، تشرح تراجع الحد الادنى للاجور بالمقارنة مع الاحتياجات الفعلية للعاملين. ومع بداية الاحتجاجات التي اندلعت في العديد من مدن السودان، وعلى رأسها الفاشر والدمازين وعطبرة، إلى أن انتقلت الى مدن العاصمة الثلاثة (حسان وكودودا ٢٠١٩). ومن خلال البيانات المتوالية التي استمر التجمع في إصدارها، بدأ واضحاً الدور القيادي الذي يلعبه تجمع المهنيين السودانيين في قيادة الشارع السوداني نحو مواجهة السلطة الدكتاتورية وتأسيس طريق التغيير نحو الديمقراطية بالمشاركة مع حلفائه في قوى إعلان الحرية والتغيير. وتنامت الثقة في تجمع المهنيين السودانيين كبديل للأحزاب التي كانت قد بلغت مرحلة من الانهاك السياسي نتيجة الاستهداف الامني طويل الأمد (الحرة ٢٠١٩). وكذلك من العوامل التي ساعدت قيادة تجمع المهنيين السودانيين في القيام بذلك الدور القيادي، هو الإرث السياسي الذي ظلت تتمتع به الحركة النقابية في التغيير السياسي في السودان، لاسيما في ثورة ٢١ إكتوبر ١٩٦٤ ضد النظام العسكري الاول بقيادة الفريق إبراهيم عبود، وكذلك دور النقابات والاتحادات المهنية في قيادة إنتفاضة مارس-أبريل ١٩٨٥ والتي أطاحت بالحكم العسكري الثاني والذي كان يقوده المشير جعفر محمد النميري (عسال ٢٠١٩).

بدأ واضحاً الدور القيادي الذي يلعبه تجمع المهنيين السودانيين في قيادة الشارع السوداني نحو مواجهة السلطة الدكتاتورية وتأسيس طريق التغيير نحو الديمقراطية بالمشاركة مع حلفائه في قوى إعلان الحرية والتغيير.

نجحت المشاورات التي تمت بين تجمع المهنيين والتكوينات السياسية المقاومة لنظام البشير وأهمها كتلتي نداء السودان وتحالف قوي الاجماع الوطني في تشكيل الاساس الذي تأسس عليه تحالف قوي اعلان

الحرية والتغيير، حيث تم التوقيع على اعلان الحرية والتغيير في مطلع يناير ٢٠١٩ والذي يوافق ذكرى استقلال السودان (حسان وكودودا ٢٠١٩).

مقارنة بين تجمع المهنيين السودانيين والاتحاد العام التونسي للشغل

يعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل (أو كما يطلق عليه أيضاً 'إتحاد الشغل التونسي') طرف فاعل على المستويات النقابية والاجتماعية خلال فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي (نوفمبر ١٩٨٧- يناير ٢٠١١)، كما ساهم إتحاد الشغل في نجاح الثورة التونسية (تعرف أيضاً بثورة الحرية والكرامة أو ثورة ١٧ ديسمبر أو ثورة ١٤ يناير) والتي اندلعت أحداثها في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، مما اسهم في وضعه كطرف سياسي مهم في مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية في تونس (مناعي ٢٠١٦). وتتشابه طبيعة الدور الذي لعبته النقابات في السودان مع نظيراتها في تونس. ففي النضال الوطني من أجل الاستقلال، كانت هنالك فعالية كبيرة لاتحاد الشغل التونسي في مقاومة الاستعمار الفرنسي، حيث كان الاتحاد في قائمة القوة المناهضة للاستعمار، الامر الذي دفع سلطات الاستعمار إلى تصفية أمينه العام فرحات حشاد في يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٢ (أول أفريكا ٢٠١٣).

ساهم ضعف القوى السياسية الحزبية خلال الفترات الدكتاتورية في زيادة تأثير ونفوذ النقابات في السودان وفي تونس على حد سواء. فغالباً ما تلجأ الاحزاب السياسية للعمل في الخفاء وتشجع عضويتها على العمل من خلال التكوينات النقابية والمجتمعية. ففي الوقت الذي ضعف فيه التأثير السياسي للأحزاب في البلدين وتراجعت شعبيتها، تنامت الثقة في التجمعات النقابية وإتسع تأثيرها في الضغط على الحكومات في السودان وتونس. وفي الوقت الذي استمر فيه اتحاد الشغل التونسي كالمنظمة النقابية العمالية الاولى في تونس على الرغم من تعاقب الانظمة السياسية، نجد أحوال النقابات في السودان تتغير مع تغير النظام السياسي في السودان، فنجد النقابات قد تحالفت في جبهة الهيئات خلال ثورة اكتوبر١٩٦٤، وذلك هو نفس الشئ في انتفاضة أبريل ١٩٨٥ حيث ظهر تحالف التجمع النقابي ليقود النقابيين ضد الحكومة العسكرية بقيادة جعفر النميري، وفي ثورة ديسمبر٢٠١٨ تجمع المجموعات النقابية في تجمع المهنيين السودانيين. ومن الملاحظ بأن تجمع المهنيين لم يكن يحظى بإعتراف السلطات الحاكمة، كما أنه لم يكن يتمتع بالشرعية القانونية، فهو هيئة نقابية موازية للنقابات العمالية التي أنشأتها السلطات الحكومية في السودان، بينما ظل الاتحاد التونسي العام للشغل تجمع نقابي معترف به من قبل السلطات ولم يفتقر للشرعية القانونية في أي وقت.

هناك جوانب مشتركة بين التجربتين، كما أن هناك اختلافات ونقاط تباين بين تجربة اتحاد الشغل التونسي وتجمع المهنيين السودانيين، الا أن التجربتين تؤكدان على أهمية الاتحادات في التغيير والإنتقال الديمقراطي.

تجمع القوى المدنية

في العام ٢٠١٢ ومع وجود موجة من الاحتجاجات الشعبية على نظام البشير، تم تشكيل تجمع القوى المدنية من ناشطين في منظمات المجتمع المدني وشخصيات فاعلة في الفضاء المدني العام، الا ان هذا التحالف المدني الجديد لم يكن الوحيد، حيث بدأت تظهر مبادرات مختلفة من منظمات المجتمع المدني تشارك في قيادة العمل المدني المناهض للدكتاتورية والتميز وانتهاكات حقوق الانسان

في العام ٢٠١٢ ومع وجود موجة من الاحتجاجات الشعبية على نظام البشير، تم تشكيل تجمع القوى المدنية من ناشطين في منظمات المجتمع المدني وشخصيات فاعلة في الفضاء المدني العام.

في السودان. من بين تلك المبادرات كانت مبادرة المجتمع المدني برئاسة الدكتور أمين مكي مدني التي تشكلت في العام ٢٠١٥ ضمن تحالف نداء السودان وكان يضم أحزاب سياسية وحركات مسلحة معارضة. وتسبب وجود مبادرة المجتمع المدني داخل تحالف نداء السودان في نشوب خلافات داخل المبادرة بحجة أن وجودها داخل ذلك التحالف سيزيل صفة إستقلاليتها، ولكن ظلت المبادرة مستمرة داخل تحالف نداء السودان حتى تاريخ إندلاع الثورة في سبتمبر ٢٠١٨.

في بدايات العام ٢٠١٨ بدات مجموعة من الناشطين في المجتمع المدني في تنظيم نشاطها في مجموعة أطلقت عليها (حراك) وقد هدفت هذه المجموعة الى وضع تصورات لكيفية وشكل الانتقال الديمقراطي واطلقت إعلاناً مدنياً، باسم إعلان الحرية والكرامة في أغسطس ٢٠١٨ (إعلان الحرية والكرامة ٢٠١٨) . وقد أسست حراك القواعد الاساسية التي تم بموجبها تأسيس تجمع القوي المدنية مرة أخرى في يناير ٢٠١٩.

تشكلت تجمع القوي المدنية من كتل رئيسية في المجتمع المدني من أبرزها: كونفدرالية منظمات المجتمع المدني السودانية؛ مجموعة منسم النسوية؛ مؤتمر خريجي جامعة الخرطوم؛ مشروع الفكر الديمقراطي؛ مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم؛ بالاضافة لمجموعات مجتمع مدني من ولايات السودان المختلفة، وشخصيات قومية ناشطة في المجتمع المدني.

مرت العلاقة بين تجمع القوى المدنية وقوى إعلان الحرية والتغيير بأوقات عصيبة، اذ اتسمت العلاقة بينهما بالتوتر في غالب أوقات الفترة الانتقالية. ففي حين اتهم تجمع القوى المدنية بقية القوى السياسية في قوى اعلان الحرية والتغيير بإختطاف القرار السياسي داخل التحالف دون وضع الاعتبار للمجتمع المدني، في المقابل تتهم بعض القوى السياسية في تحالف قوى اعلان الحرية والتغيير، تجمع القوي المدني بالانحياز السياسي لتيارات سياسية معينة داخل تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، فافترضت بذلك أن تجمع القوى المدنية يسهم في خلق اختلال في توازن القوى داخل التحالف.

تنامى تأثير تجمع القوي المدنية ضمن قوي المجتمع المدني، بشكل ملحوظ خلال الحملات المدنية والاحتجاجات السلمية، في الفترة التي سبقت سقوط حكومة البشير، وإمتد ذلك التأثير الى المرحلة اللاحقة لسقوط البشير وقبل تشكيل الحكومة الانتقالية. وتلك ظاهرة تبدو متكررة، حيث ينشط دور المجتمع المدني في فترات المقاومة المدنية، بينما يخبوا تأثيرها في الفترات التي تعقب الانتقال.

لجان المقاومة

تشكلت فكرة لجان الأحياء في الادبيات السياسية المقاومة لنظام المؤتمر الوطني منذ منتصف التسعينيات، وبعد توقيع ميثاق أسمرة للقضايا المصيرية والذي فيه تبنى التجمع الوطني الديمقراطي المعارض تشكيل لجان له بالأحياء لتوسيع نطاق المقاومة الشعبية ضد الدكتاتورية، ولكن لم يحظ هذا المقترح بفرصة للتطبيق العملي. وفي العام ٢٠٠٧ أيضاً، برزت من جديد فكرة تشكيل لجان المقاومة، إلا أنها ظلت تراوح مكانها إلى أن اخذت طابع أكثر عملية مع انتفاضة سبتمبر ٢٠١٣، التي إنطلقت من الأحياء داخل مدن العاصمة. وبعد ذلك أصبحت لجان الأحياء واقعاً في العديد من أحياء الخرطوم القديمة (خلف الله وديفيز ٢٠٢٢).

أسهمت إنطلاقة الثورة في إعادة تنظيم لجان الاحياء بسبب تزايد الحاجة لتلك اللجان، وبالتالي تزايد عددها بشكل كبير.

مع بداية ثورة ديسمبر ٢٠١٨، إعتمدت الحركات الشبابية على تحريك المظاهرات المناهضة للحكومة من الاحياء الشعبية، وتنظيم المواكب اللامركزية كواحد من اهم الأدوات الشعبية لارهاق القوات الامنية، بالتالي أسهمت إنطلاقة الثورة في إعادة تنظيم لجان الاحياء بسبب تزايد الحاجة لتلك اللجان، وبالتالي تزايد عددها بشكل كبير. وبعد نجاح الثورة بعد الاطاحة بالرئيس البشير في ابريل ٢٠١٩، ظلت لجان المقاومة تساند براجم قوى اعلان الحرية والتغيير بوصفها قائداً للحراك الشعبي، إلا أن العلاقة بين لجان المقاومة وقوى اعلان الحرية والتغيير لم تمضي بشكل سلس، بل اصبحت أكثر استقلالية من قوي اعلان الحرية والتغيير، بعد أن شاركت قوى اعلان الحرية والتغيير في السلطة بالمشاركة مع المجلس العسكري الانتقالي (بيشاي ٢٠٢٣).

لجان المقاومة في السودان ظهرت على الفضاء العام كطرف شعبي فاعل، الامر الذي يضعها في خانة الحركات الاجتماعية، ويلعب العامل العمري دوراً مهماً في تشكيلها، ولكن العنصر العمري ليس شرط رسمي للانتماء للجان المقاومة، وهي تفتح أبواب العضوية لكل السودانيين بدون تمييز على أساس النوع الإجتماعي أو الدين، أو الطبقة أو على أساس الانتماء الجغرافي، وهي منحازة لمشروع التحول المدني والديمقراطي في السودان (نشأت ٢٠٢٣).

في ورقة صدرت حديثاً عن لجان المقاومة السودانية كمساحات مبتكرة، تمت الاشارة الى تجارب من دول أخرى حيث تم تناول تجارب مشابهة في هايتي وجنوب أفريقيا (همرور واخرون ٢٠٢٢). في هايتي، بدأت تجربة لجان الأحياء في ثمانينيات القرن المنصرم عقب الاطاحة بنظام أسرة فرانسوا دوفالييه الذي خلفه ابنه جان كلود دوفالييه. وقد تمدد نشاط لجان الأحياء في هايتي بسرعة، حيث كانت أنشطتها الاساسية غير سياسية مثل صيانة الشوارع وتحسين الزراعة، إضافة الى مساعدة المواطنين في التنسيق مع الحكومة الانتقالية في القضايا المطلبية. ورغم صفتها الشعبية تلك، إلا أن لجان الأحياء تعرضت للقمع الشديد بواسطة الحكومة الانقلابية في هاييتي التي أطاحت بالحكومة الديمقراطية. وفي ذلك أوجه شبه كثيرة بين تجربة هايتي مع لجان الأحياء وتجربة السودان التي نشطت وتفاعلت فيها لجان المقاومة في الأحياء مع محيطها الاجتماعي والسياسي بعد الاطاحة بالدكتاتورية، كذلك تم استهدافها بشراسة بواسطة الاجهزة الامنية بعد الاطاحة بالفترة الانتقالية في ٢٥ اكتوبر ٢٠٢١.

إجتهادات كثيرة تم تطبيقها من أجل إعادة تنظيم وهيكلة لجان المقاومة في السودان بصورة مركزية، إلا الطبيعة التنظيمية المرنة والغير مركزية، ظلت هي المفضلة لدى لجان المقاومة في السودان. ومقارنة بنظيراتها في الأقاليم والولايات، كانت لجان المقاومة في العاصمة هي الأكثر فاعلية وحركية وذلك بسبب تواجدها في قلب الحدث السياسي خلال الفترة الانتقالية، وسعيها المتواصل في التأثير على صانعي القرارات السياسية في الخرطوم. ومن ضمن الإجتهادات التي سعت اليها لجان المقاومة في العاصمة هي تقديم تصورات سياسية حول التحول الديمقراطي في السودان، فناقشت قضايا الحكم والسلام وإستدامة الديمقراطية، ودور المكونات الاجتماعية الحديثة لا سيما دور المرأة والشباب في التحول الديمقراطي. الأمر الذي جعل البعض يرى بأن لجان المقاومة قد تتطور وتتحول إلى حزب سياسي (خلف الله وديفيز ٢٠٢٢).

المجموعات النسوية

تاريخ المنظمات النسوية في السودان تاريخ يمتد للفترة الاستعمارية، ونشأت المنظمات النسوية وتطورت في سياق تطور الحركة المدنية في السودان، وكذلك جاء تطور المنظمات النسوية مترافقاً مع تطور الحركة الحزبية. وفي سياق ذلك التطور، أسهمت المؤسسات المجتمعية مثل مؤتمر الخريجين، وقادة الفكر والتنوير بالحقوق في ذلك الوقت مثل الشيخ بابكر بدري والاستاذ الاديب عرفات محمد عبد الله والشاعر عبيد عبد النور والشاعر إسماعيل فرح وغيرهم من المثقفين والخريجين الاوائل الذي قادوا بداية الدفاع عن حقوق النساء في التعليم والمشاركة. تكونت رابطة المرأة السودانية عام ١٩٤٦ وانضمت الممرضات السودانيات لاول مرة في العام ١٩٤٨ في نقابة الممرضين، وفي العام ١٩٥٢ تم تأسيس الاتحاد النسائي السوداني الذي لعب لاحقاً أدواراً مهمة في تاريخ الحركة النسائية إلى أن أثمرت حركة التنوير والضغط من أجل الاعتراف بحق المرأة في المشاركة السياسية إذ تمكنت أول امرأة سودانية من الترشح والفوز بالدخول الى البرلمان في إنتخابات الديمقراطية الثانية ١٩٦٤-١٩٦٩ (عبد العزيز ٢٠٢١).

ساعدت حركة التطور المجتمعي وانتشار الحركات الحقوقية في السودان في بروز دور الحركات والمجموعات والمنظمات النسوية بشكل واسع وفعال في العاصمة وأقاليم السودان كافة. ولم يقتصر الدور الكبير للمرأة السودانية في فترات الانتقال السياسي فقط، بل أن إسهامها ظل مستمراً حتى في ظل الحكومات القمعية، من خلال مبادرات مجتمعية مختلفة. فيما يلي ندرس بعض تلك المبادرات والمجموعات النسوية التي كان لها دور ملحوظ خلال فترة الانتقال الديمقراطي بعد أبريل ٢٠١٩ في السودان.

مجموعة منسم النسوية

كانت مجموعة من المنظمات المدنية النسوية وقياديات بارزات في المجتمع المدني والاحزاب السياسية وبالجامعات السودانية، قد أسست تحالفاً نسوياً أطلقوا عليه إسم 'المجموعة النسوية السياسية والمدنية (منسم)'. وكان الهدف الاساسي من تكوينها هو توحيد جهود المجموعات النسوية وتأكيد حضور المرأة السودانية في الفترة الانتقالية من خلال جسم تنسيقي يدفع بأجندة المرأة السودانية خلال الفترة الانتقالية. وكان حضور المرأة السودانية خلال الثورة السودانية وما قبلها قوياً ومحفزاً لدعم ذلك الدور بمزيد من التنظيم والتنسيق. وكانت منسم تتمتع بعضوية تجمع القوى المدنية، التحالف الذي يضم أغلب منظمات المجتمع المدني التي دعمت وناصرت التحول الديمقراطي في السودان. وقعت مجموعة منسم على اعلان الحرية والتغيير وساعد ذلك بشكل ملحوظ في إعلاء صوت المرأة السودانية داخل مؤسسات الحكم الانتقالي. نجحت مجموعة منسم خلال الفترة الانتقالية في الدفع بكفاءات نسوية في المناصب الحكومية، وإشتركت في تعديل بعض القوانين التي كان يستخدمها النظام المخلوع في اضطهاد النساء (موسوعة عريق).

نجحت مجموعة منسم خلال الفترة الانتقالية في الدفع بكفاءات نسوية في المناصب الحكومية، وإشتركت في تعديل بعض القوانين التي كان يستخدمها النظام المخلوع في اضطهاد النساء (موسوعة عريق).

مبادرة لا لقهر النساء

تشكلت هذه المجموعة في العام ٢٠٠٩ ضد القهر السلطوي على النساء، وتهدف المبادرة إلى الدفاع عن حقوق المرأة ورصد الانتهاكات التي تطال النساء، ودعم الضحايا الانتهاكات أمام المحاكم،

وإصدار البيانات الصحفية، وتنظيم ورش العمل والتوعية الحقوقية، وتقديم الدعم القانوني المجاني لضحايا العنف من النساء. كانت مبادرة 'لا لقهر النساء' واحدة من الحركات النسوية الرئيسية، إلى جانب نساء من المجموعات المدنية والسياسية (منسم) التي لعبت دوراً بارزاً في تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير الذي قام بتنسيق الاحتجاجات والتفاوض معها المجلس العسكري الانتقالي خلال الثورة السودانية (Peace Insight).

مبادرة الحارسات (وكالة أنباء المرأة)

لقد تكونت مبادرة الحارسات إبان الثورة السودانية من مجموعة من النساء الناشطات وإستاذات الجامعات. وكان الهدف الاساسي من تكوين المبادرة هو المدافعة من أجل المحافظة على قيم وشعارات الثورة السودانية. وتركز إهتمام المبادرة وأنشطتها بشكل رئيسي حول دور المرأة في الثورة السودانية واستخدمت قائدات المبادرة شعار 'الثورة أنثى' في العديد من المناسبات والانشطة. واستمر نشاط المبادرة بشكل أكثر إنتشاراً بعد انقلاب الجيش على حكومة الفترة الانتقالية في اكتوبر ٢٠٢١.

المبادرات النسوية خارج العاصمة

تكونت العديد من المبادرات النسوية في الاقاليم، وبشكل خاص الاقاليم التي تعاني من ظرف الحرب مثل دارفور وجنوب كردفان والنيل الازرق وشرق السودان، ولاحقاً تكونت المجموعة النسوية للحركات المسلحة التي وقعت إتفاق جوبا للسلام في السودان. وكان للمجموعة النسوية في المجتمع المدني والاحزاب السياسية (منسم) فروعاً لها في الولايات. وبرغم ذلك تكونت مجموعات نسوية في دارفور وفي جبال النوبة.

المبادرات الاخرى

وخلال الفترة الانتقالية ظهرت العديد من المجموعات المدنية النسوية والتي جاءت إستجابة للإحتياجات التي فرضتها ظروف الانتقال، ومن بين ذلك تجمع اسر شهداء الثورة السودانية، ومنظمة أسر شهداء سبتمبر ٢٠١٣. بينما نشطت بقوة المنظمات والتجمعات الحقوقية النسوية رابطة محاميات بلا حدود.

٣-٢. البيئة التمكينية في الفترة الانتقالية

المقصود بالبيئة التمكينية العوامل التي تؤثر على عمل مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها عليه في الفترة الانتقالية، من خلال تناول الاطار القانوني والقدرات المؤسسية والهيكلية والمالية وفي مجال المناصرة والتحالفات.

البيئة القانونية

عند الاطاحة بحكومة الرئيس البشير في ابريل ٢٠١٩، كان القانون المطبق على المجتمع المدني هو قانون العمل الطوعي والانساني لسنة ٢٠٠٦، وهو قانون واجه سلسلة طويلة من الانتقاد لكونه

ينتهك القواعد الاساسية للحقوق المنظمة للفضاء العام والمتصلة بحرية التعبير والتنظيم والتجمع السلمي. وكان قانون العمل الطوعي والانساني لسنة ٢٠٠٦ يخالف أحكام الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥، ولذلك السبب كانت حكومة البشير تنوي الغاء القانون أو تعديله (أديب، بدون تاريخ). وقد عانت منظمات المجتمع المدني من هذا القانون وما يعطيه من صلاحيات واسعة لمفوضية العون الانساني وللأجهزة الامنية، في تعطيل اعمال المنظمات الطوعية ومصادرة ممتلكاتها.

لقد كان من المؤمل عقب ثورة ديسمبر ٢٠١٨ أن يتم تعديل هذا القانون بما يتناسب مع كفالة الحق والحرية في التعبير والتنظيم، لكن منظمات المجتمع المدني لم تتفق على مسودة قانون جديد للعمل الطوعي الذي ينظم عمل منظمات المجتمع المدني، كما لم تقم وزارة التنمية الاجتماعية والعمل باعداد مسودة قانون بديل. ولكن عطلت الوزارة الكثير من الاجراءات والضوابط التي كانت تستند على قانون العمل الطوعي (الشيخ ٢٠٢٢).

وعلى صعيد النشاط المهني والنقابي، فقد تم حل النقابات التي كانت تابعة لنظام البشير وتم تشكيل لجان تسيير عوضاً عنها، وهو مالم يتم حتى نهاية الفترة الانتقالية، وفي ذات الاتجاه، لم يتم تعديل قانون النقابات الذي سعت المجموعات النقابية إلى إصدار قانون جديد يستجيب لمتطلبات التحول الديمقراطي في السودان (ICNL).

المناصرة والتحالفات

لم تنجح التجمعات المدنية خلال الفترة الانتقالية في قيادة حملات ممنهجة للمناصرة وفي بناء التحالفات والتشبيك من أجل القضايا المتصلة بالقوانين والحريات والحقوق المتصلة بالفضاء المدني. وكان لمشاركة المجتمع المدني في الحكومة الانتقالية دور كبير في تقلص عدد حملات المناصرة وبناء التحالفات، وذلك بسبب أن المجتمع المدني كان جزءاً من دائرة صناعة السياسات العامة.

لم تنجح التجمعات المدنية خلال الفترة الانتقالية في قيادة حملات ممنهجة للمناصرة وفي بناء التحالفات والتشبيك من أجل القضايا المتصلة بالقوانين والحريات والحقوق المتصلة بالفضاء المدني.

إن وزارة العدل ابان الفترة الانتقالية كانت تتوقع حملات مناصرة من المجتمع المدني لمساندة الموضوعات والقضايا ذات صلة بالمجتمع المدني. وكانت تلك الحملات ستكتسب أهمية إذا أدركنا أن العديد من الاصلاحات التشريعية والقوانين المقترحة قد تم تعطيلها بواسطة المكون العسكري داخل مجلس السيادة، وفي ذلك كان من المؤمل ان تساعد حملات المناصرة في إجازة تلك القوانين. وبجانب ذلك أيضاً، كانت من أهم القضايا التي تحتاج لحملة مناصرة قوية من المجتمع المدني هو إقرار المصادقة على إتفاقية (سيداو) للقضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المراة، وكذلك موافقة السودان بالانضمام إلى ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

ولكن من جانب آخر، شهدت الفترة الانتقالية مجموعة من حملات المناصرة والضغط التي نظمتها لجان المقاومة ضد العديد من السياسات الحكومية. ونجحت لجان المقاومة في قيادة تلك الحملات بسبب أنها كانت تمتلك قدرة على التعبئة والحشد في القضايا المرتبطة باستكمال متطلبات الانتقال الديمقراطي وفي المطالبة بالعدالة ومحاسبة الجناة المتسببين في الانتهاكات التي تمت ضد المواطنين وفي دعم الجانب المدني في الحكومة والضغط على المكون العسكري.

القدرات الهيكلية والمؤسسية

يقصد بالقدرات الهيكلية والمؤسسية الاجابة على السؤال المتصل بوجود هياكل إدارية وتنظيمية تتخذ فيها القرارات بصورة ديمقراطية وشفافة، ويخضع المسئولين فيها للمحاسبة والمراجعة، كما يقصد بها تعدد مستويات اتخاذ القرار داخل مؤسسة المجتمع المدني.

لم يحدث تطور ملحوظ بعد الثورة وخلال فترة الحكومة الانتقالية في قدرات مؤسسات المجتمع المدني الهيكلية والتنظيمية على الرغم من وجود الحريات وتوفر بيئة متصالحة مع تطلعات المجتمع المدني.

لم يحدث تطور ملحوظ بعد الثورة وخلال فترة الحكومة الانتقالية في قدرات مؤسسات المجتمع المدني الهيكلية والتنظيمية على الرغم من وجود الحريات وتوفر بيئة متصالحة مع تطلعات المجتمع المدني. اللافت للنظر هو عدم تحول تجمعات المهنيين الى هيئات نقابية بالطريقة القانونية والديمقراطية. فقد قامت لجنة تفكيك مؤسسات ومنظمات نظام ٣٠ يونيو، بحل كافة المؤسسات النقابية التي كونتها الحكومة وعينت لها لجان تسيير لتقود تلك الهيئات النقابية الى حين إنتخاب مجالس نقابية جديدة. ومع تعدد الاسباب التي أدت لعدم إكتمال الاصلاحات التشريعية، وإجراء إنتخابات نقابية، فان المحصلة النهائية هي عدم إجراء أي إصلاحات هيكلية في بنية مؤسسات المجتمع المدني والنقابات فوجود قيادات نقابية منتخبة كان يمكن أن يحدث اختلاف ايجابي كبير (ICNL).

القدرات المالية

إعتمدت منظمات المجتمع المدني في السودان بشكل كبير على التمويل الخارجي، الذي تقدمه المنظمات الدولية ووكالات التنمية الدولية. وبقدر الإيجابيات التي تجنيها منظمات المجتمع المدني في السودان من تلك المنح المالية، لا سيما في ظل التدهور الاقتصادي وعدم الاستقرار التنموي في السودان، إلا أن الاعتماد على المنح الاجنبية بشكل تام يجعلها عرضة للتغيرات التي قد تحدث في أولويات المانحين، وكذلك قد يجعل الانشطة التي تقوم بها المنظمات المحلية غير متسقة مع خطط التنمية المحلية أو لا تستجيب للأولويات التي تحددها منظمات المجتمع المدني لنفسها في السودان. ساهم انتشار جائحة الكورونا بدايات الفترة الانتقالية في عام ٢٠١٩، إلى تركيز التمويل التنموي والانساني على الانشطة المرتبطة بمكافحة الجائحة وذلك عطل بشكل ملحوظ الانشطة الاخرى التي كان قد تم تصميمها لمساعدة الفترة الانتقالية. ولكن على الرغم من الإرباك الذي سببته جائحة كورونا على أنشطة المجتمع المدني، فقد توفرت فرص تمويل في الانشطة المتعلقة بالتثقيف المدني، وفي قضايا العدالة والتوعية بموضوعات التحول الديمقراطي مستفيدة من حرية الفضاء المدني. وكانت العديد من المنظمات الاجنبية قد فتحت مكاتب لها في السودان، مما كان له إسهام واضح في زيادة فرص التمويل للمنظمات الوطنية في مجالات السلام والديمقراطية والانتخابات والمشاركة السياسية (ICNL).

٣-٣. أدوار المجتمع المدني في الفترة الانتقالية

تتناول الدراسة أدوار المجتمع المدني في الفترة الانتقالية في قضايا محددة لأهميتها لعملية الانتقال الديمقراطي في السودان، ولارتباطها بمجالات عمل واهتمام المجتمع المدني وهي: المشاركة في هياكل الحكومة الانتقالية؛ تعزيز التحول الديمقراطي؛ السلام؛ العدالة والعدالة الانتقالية؛ المشاركة السياسية للنساء والشباب؛ ومحاربة الفساد.

المشاركة في المؤسسات الانتقالية

مشاركة المجتمع المدني في السلطة ليكون جزءاً من مؤسسات صناعة السياسات العامة، كانت على الدوام مسألة خلافية. ولكن كان هناك إتجاه قوى داخل المجتمع المدني السوداني يدعو للمشاركة في الحكومة الانتقالية، بوصف أن ذلك وضع استثنائي ويحتاج إلى جهود المجتمع المدني للمساعدة في تحقيق مجتمع كفالة سيادة حكم القانون وحقوق الانسان والحكم الرشيد. كما أن فكرة تكوين حكومة إنتقالية من الكفاءات من شخصيات غير حزبية فتح المجال أمام المجتمع المدني للمشاركة في حكومة الفترة الانتقالية ودعمها واسنادها.

ظهرت مساهمة تجمع القوى المدنية وتجمع المهنيين السودانيين بشكل واضح في إنها، و منذ بداية المفاوضات التي كانت مع المجلس العسكري الانتقالي، حيث قدمت القوى المدنية بعض عناصرها ليكونوا ضمن وفد قوى اعلان الحرية والتغيير في المفاوضات مع المجلس العسكري الانتقالي. بعد التوقيع على الوثيقة الدستورية، كان المجتمع المدني من ضمن لجنة ترشيحات أعضاء الحكومة الانتقالية، اذ أسهم تجمع القوى المدنية وتجمع المهنيين بحكم عضويتهما في تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير في تقديم ترشيحات من الشخصيات الوطنية المؤمنة بالتحول الديمقراطي في المناصب الدستورية. رشح تجمع القوي المدنية الاستاذة عائشة موسى لمجلس السيادة الانتقالي، كما رشح تجمع المهنيين الاستاذ محمد حسن التعايشي لمجلس السيادة كما رشح تجمع المهنيين السودانيين الدكتور عبد الله حمدوك لمنصب رئيس الوزراء، كما تم اعتماد ترشيح العديد من مرشحين المجتمع المدني كوزراء إتحاديين في الحكومة الانتقالية.

رشح تجمع القوي المدنية الاستاذة عائشة موسى لمجلس السيادة الانتقالي، كما رشح تجمع المهنيين الاستاذ محمد حسن التعايشي لمجلس السيادة كما رشح تجمع المهنيين السودانيين الدكتور عبد الله حمدوك لمنصب رئيس الوزراء.

ولم يتم إنشاء المؤسسات التشريعية والولائية، ولكن كان من المخطط تشكيل المجلس التشريعي القومي خلال الفترة الاولى من الحكومة الانتقالية، وكانت هناك مقاعد مخصصة للمهنيين ومنظمات المجتمع المدني.

المشاركة في الاصلاح القانوني

تعتبر قضية الاصلاح القانوني واحدة من القضايا الاستراتيجية التي نصت عليها الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩، والتي كانت ضمن إهتمامات المجتمع المدني في فترة الانتقال. إستطاع المجتمع المدني أن يقدم خبرات كبيرة للحكومة الانتقالية وبشكل كبير في مجالات الاصلاح القانوني، من خلال توظيف تخصصاته، أن يساهم بقدر كبير في تقديم مقترحات في عملية إصلاح القوانين خلال الفترة الانتقالية (عبد الحليم ٢٠٢١).

تعددت طرق تعاطي المجتمع المدني مع قضية الإصلاح القانوني، حيث عملت مجموعة متخصصة من المنظمات المدنية الخاصة بالقانونين واساتذة الجامعات والمستشارين القانونين، بشكل لصيق ومتعاون مع وزارة العدل في قضية تعديل القوانين وتقديم المقترحات وشاركت بعض المنظمات في المناقشات والمشاورات والانشطة التي اقامتها وزارة العدل حول تعديلات القوانين.

نشط الحقوقيون والقانونيون منذ وقت مبكر في عمليات صياغة الوثيقة الدستور الانتقالي، وإنخرطت لاحقاً مجموعات الخبراء من المجتمع المدني مع وزارة الرعاية الاجتماعية في اصلاح قانون الاسرة

واصلاح قانون العمل الطوعي والانساني، وبالمثل مع وزارة الثقافة والاعلام بخصوص اصلاح القوانين المتصلة بالاذاعة والتلفزيون والصحافة وكذلك مع بقية الوزارات.

المشاركة في بناء السلام المستدام

من أهم القضايا التي ركز عليها إعلان الحرية والتغيير الذي تشكل على اساسه التحالف الذي أسقط نظام البشير هو تحقيق السلام، وبالتالي وضع السلام كهدف أول في كل وثائق الانتقال في السودان، بما في ذلك الوثيقة الدستورية التي وضعت عملية التفاوض من أجل الوصول إلى سلام دائم، من خلال مخاطبة جذور المشكلة كأولوية قصوى وعلى قائمة مهام الحكومة الانتقالية (سعيد ٢٠٢٢).

لقد كان مجهود المجتمع المدني واضحاً في ربط تحقيق السلام بمخاطبة جذور الازمة، فقد ساهم المجتمع المدني في انتاج العديد من الدراسات المتعلقة بتحقيق السلام في السودان، وفي تحضير ممثلي المجتمع المدني للمفاوضات حول السلام من قبل الثورة وبعدها.

لقد كان مجهود المجتمع المدني واضحاً في ربط تحقيق السلام بمخاطبة جذور الازمة، فقد ساهم المجتمع المدني في انتاج العديد من الدراسات المتعلقة بتحقيق السلام في السودان، وفي تحضير ممثلي المجتمع المدني للمفاوضات حول السلام من قبل الثورة وبعدها. ونجحت السلطة الانتقالية في التواصل مع المجموعات المسلحة المعارضة، وتم التوقيع على اتفاقية جوبا للسلام في السودان في ٣ أكتوبر ٢٠٢٠، بين حكومة جمهورية السودان وتحالف الجبهة الثورية السودانية المكون من فصائل الحركة المسلحة والجماعات السياسية المعارضة.

من المهم الاشارة هنا، أن قوى اعلان الحرية والتغيير وبضمنهم منظمات المجتمع المدني، قد قادت مشاورات مع القوى المسلحة المعارضة في إديس ابابا قبل توقيع الوثيقة الدستورية، حيث تم التوصل الى مبادئ اساسية بخصوص بناء السلام في السودان خلال الفترة الانتقالية، وقد تم بالفعل تضمين تلك المبادئ في الوثيقة الدستورية (ضو البيت ٢٠٢٢).

لقد أسهمت منظمات المجتمع المدني ومن خلال تحالفاتها في إعداد مجموعات من الشباب والنساء والنازحين واللاجئين وممثلي المجتمع المدني، وتدريبهم وتجهيزهم لحضور مفاوضات السلام في جوبا والانخراط في جلسات التفاوض، وقيادة حملات المناصرة للقضايا التي ظل يكافح المجتمع المدني من أجل ارسائها.

المشاركة في تعزيز العدالة

قدمت منظمات المجتمع المدني عدد من المقترحات القانونية الخاصة بصياغة مسودات لقانون العدالة الانتقالية، كما تم عقد ورش عمل متواصلة بخصوص تكوين إطار قانوني للعدالة الانتقالية بالتعاون مع مركز حقوق الانسان التابع لكلية القانون بجامعة الخرطوم. وبموجب تلك الحلقات الدراسية وورش العمل التي تم عقدها مع مركز حقوق الانسان في جامعة الخرطوم، تكون تحالف للعدالة الانتقالية في السودان. وكان لمنظمة أسر شهداء ثورة ديسمبر مجهود كبير من قبلها (عباس ٢٠٢٢).

لقد أسهمت لجان المجتمع المدني في تقديم الدعم الفني للمدعي العام في قضايا الفساد وفي قضايا انتهاكات حقوق الانسان التي إرتكبها عناصر النظام الدكتاتوري. وكما كانت أعداد من النشطاء الحقوقيين والمحامين والقضاة السابقين جزء من لجنة تفكيك النظام السابق وتفكيك مؤسساته

ومنظماته التي يثبت ضلوعها في الفساد أو في الدكتاتورية والانتهاكات. كما شاركت عضوية المجتمع المدني في هيئة التحقيق الخاصة في الانتهاكات التي ارتكبت ضد المدنيين خلال الثورة لاسيما لجنة التحقيق في جريمة فض إعتصام القيادة والتي تُعرف باسمِ مجزرة القيادة العامة، والتي حصلت في يوم الإثنين ٣ يونيو ٢٠١٩ حينما اقتحمت قوات مسلحة تابعة للمجلس العسكري الانتقالي مقر الاعتصام باستخدام أسلحة ثقيلة وخفيفة وكذلك الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين السلميين مما تسبب في مقتل أكثر من ١٠٠ متظاهر وأكثر من ٧٠٠ من الجرحى حسب التقديرات الرسمية. وبموجب تقرير صادر من منظمة العفو الدولية، فإن كل القتلى والمصابين كانوا من النشطاء المدنيين المسالمين الذين لم يتصدوا بالعنف للقوات الامنية ولم يقوموا بأي أفعال عنيفة تهدد الاستقرار والسلام (منظمة العفو الدولية).

كما أسهم المجتمع المدني بشكل ملحوظ بتقديم مقترحات قوانين ومقترحات بخصوص إصلاحات مؤسسية للسلطة القضائية والنيابة العامة وبالمفوضيات العدلية المقترحة في الوثيقة الدستورية مثل مفوضية حقوق الانسان ومفوضية العدالة الانتقالية. ونظمت مؤسسات المجتمع المدني العديد من الحلقات الدراسية وورش العمل القانونية بالتعاون مع وزارة العدل لمناقشة الاصلاحات المقترحة مع الوزارة.

كما أسهم المجتمع المدني بشكل ملحوظ بتقديم مقترحات قوانين ومقترحات بخصوص إصلاحات مؤسسية للسلطة القضائية والنيابة العامة وبالمفوضيات العدلية .

تعزيز المشاركة السياسية للنساء والشباب

ما يميز ثورة ديسمبر هو ارتفاع نسبة المشاركة السياسية الواسعة من فئات كانت مشاركتها أضعف في الفضاء العام. ومن بين الفئات المجتمعية التي تعاظم دورها وتأثيرها كانت النساء والشباب، وهو تأثير كان نتاج مجهودات منظمة ساهم المجتمع المدني في ترسيخها، وكان لقيام المنظمات الشبابية ومجموعات الضغط والمنظمات النسوية تأثيراً ايجابياً على تمددهم في الفضاء العام.

عدة تساؤلات تطرح حول مدى التناسب مابين المجهودات والنضال المستمر للنساء والشباب مع قدرتهم في التأثير على صنع السياسات والتواجد في مكان اتخاذ القرار، مع الاقرار بحجم المشاركة السياسية الواسعة للشباب والنساء في الفترة الانتقالية، لكن تمثيلهم في المواقع العامة وتأثيرهم على صنع القرار والسياسة العام ظل محل مراجعة وانتقاد. وعلى أية حال، فقد أوجد المجتمع المدني باشكاله المختلفة مساحة للتمثيل والتعبير النسوي والشبابي.

المشاركة السياسية للنساء

إن مشاركة النساء القوية خلال مقاومة نظام ٣٠ يونيو وخلال ثورة ديسمبر المجيدة، وفعالية الدور القيادي للنساء داخل المجتمع المدني ساهمت في التعزيز النظري لضرورة مشاركتهم بشكل منصف في هياكل الفترة الانتقالية. نشأت العديد من التجمعات المدنية النسوية مثل (لا لقهر النساء) ومجموعة (منسم)، وكانت من القوى التي وقعت على اعلان الحرية والتغيير وساهمت في تنظيم الحراك المدني لاسقاط نظام الحكم العسكري.

دفع المجتمع المدني من خلال حملة منظمة بعدد من الكفاءات النسوية لشغل المناصب العامة في الحكومة الانتقالية. في الجهاز التنفيذي تم تحقيق مشاركة النساء بنسبة ٢٠ بالمئة في الحقائب الوزارية

كانت إحداهن وزيرة للخارجية، كما تم اختيار عضوتين لمجلس السيادة من أصل ١١ عضواً في التشكيل الاول لمجلس السيادة، مثلت إحداهما تجمع القوي المدنية، بينما كانت الاخرى هي العضو الذي يتم اختياره بالتوافق بين قوى الحرية والتغيير والمكون العسكري. كما نجحت حملات المجتمع المدني في جعل منصب رئيس القضاء لأحد القاضيات ممن خدمن في السلك القضائي فترة طويلة، وهو إنجاز لم يحدث مطلقاً في تاريخ السلطة القضائية في السودان.

وفي المشاركة في تحقيق السلام، أوفدت المجموعات النسوية وفوداً للمشاركين في المفاوضات لمعالجة القصور في عدم تمثيل النساء في الوفد الحكومي الرسمي في مفاوضات السلام التي انعقدت في جوبا ٢٠١٩-٢٠٢٠، وبوصف النساء هم الطرف الأكثر تضرراً من النزاعات المسلحة. ولكن لم يكن هنالك تجاوب من المفاوضين مع هذه المشاركة.

لم تكن المجموعات النسوية راضية عن حجم مشاركتها السياسية خلال الفترة الانتقالية، وطالبت بضرورة التمثيل المركزي والمؤثر في هياكل الحرية والتغيير، كما قاموا بعقد لقاءات متعددة مع رئيس مجلس الوزراء لتوضيح مطالبهم، كما قاموا بتقديم ترشيحات مستقلة لبعض المناصب الحكومية، إلا أن تبدل الاوضاع السياسية لم تساعد في تحقيق تنفيذ تلك المطالب. كما أن بعض الهيئآت والمؤسسات الانتقالية لم تكتمل، مثل إنشاء المفوضيات والهيئة التشريعية القومية، وغير ذلك من هيئآت مهمة كان من المخطط ان يتم فيها تمثيل المرأة بصورة عادلة.

ومن ضمن حملات الضغط التي قادتها المجموعات النسوية من أجل ضمان تمثيل عادل للمرأة في المؤسسات الانتقالية، أن قامت المجموعات النسوية بقيادة حملة من أجل تأكيد المشاركة السياسية العادلة للمرأة، بعنوان (حقنا كامل، ما بنجامل)، اذ كانت الاستجابة للمطالبة بمشاركة النساء في مراكز صنع القرار ضعيفة ولا تتناسب مع الدور التاريخي للحركة النسوية.

من المسائل المهمة هو نشوء تيارات نسوية جديدة وظهور أصوات تتكلم عن مفهوم (النسوية) وليس فقط مفهوم الحقوق، فقد كانت هذه الاصوات ضعيفة قبل الثورة، وان كان هذه الاصوات لم تشكل مدرسة نسوية بعد بمعنى ظهور سياسات كوجود تفكير نسوي في القضايا المختلفة.

من الاشياء التي يمكن تلمسها فعلياً في تطور مسار الحركة النسوية في السودان هو ظهور التيارات النسوية الجديدة ، فعلى الرغم من كونها لم تفارق مرحلة التهميش السياسي بعد، ولكنها ابرزت الفترة الانتقالية بظهور الحركة النسوية بشكل أكثر وضوحاً ، كما ساهم وجود تيارات وقيادات نسوية جديدة في ابراز هذا الدور الذي يمكن أن يتطور مستقبلاً لصالح تأثير الحركة النسوية السودانية.

من الاشياء التي يمكن تلمسها فعلياً في تطور مسار الحركة النسوية في السودان هو ظهور التيارات النسوية الجديدة ، فعلى الرغم من كونها لم تفارق مرحلة التهميش السياسي بعد.

المشاركة السياسية للشباب

تأثرت المشاركة الشبابية في السودان بشكل واضح بالتطورات التي حدثت في المجتمع المدني عقب اتفاقية السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير شعب السودان. تجلت ملامح ذلك التطور في الفرص التدريبية، والمشاركة في التثقيف المدني والانتخابي، واكتساب مهارات في التشبيك والمناصرة ساهمت بشكل كبير في تمدد التأثير الشبابي على المجال العمومي في أشكاله المختلفة.

مشاركة الشباب هي الملمح ألاكثر حضوراً في ثورة ديسمبر ٢٠١٨ خلال الثورة، وحتى بعد تشكيل الحكومة الانتقالية في أغسطس ٢٠١٩، إنتظم الشباب في العمل الثوري الذي ظل مستمراً طوال الفترة الانتقالية، فالمطالبة بتنفيذ شعارات الثورة وتصفية مؤسسات الحكم الدكتاتوري، واكمال هياكل الحكم الانتقالي وتحقيق العدالة ومحاسبة الجناة، ظلت شعارات يحملها ويهتف بها الشباب في مواكبهم وأنشطتهم السياسية المختلفة. فلم يكن دور الشباب ينحصر فقط على العمل المقاوم، بل امتد نشاطهم الى مساعدة الحكومة في سد العجز في توزيع الخدمات في الاحياء والمدن المختلفة، والمشاركة في لجان التغيير والخدمات والتي كانت مؤسسات شبابية في الاحياء تساعد المجالس المحلية في تقديم الخدمات، كما ساهموا في اعادة تشكيل التعاونيات، وفي التصدي للكوارث والازمات.

دور المجتمع المدني في قضايا الحوكمة ومحاربة الفساد

تعتبر قضية الحوكمة قضية ذات اولوية بعد نظام حكم شمولي طويل أهمل الكثير من قواعد الحكم الرشيد، وأسهم في تخريب مؤسسات الخدمة العامة. وقد كانت مسالة اصلاح الخدمة العامة واحدة من الاهداف التي نص عليها اعلان الحرية والتغيير، كما جاء ذكرها في الوثيقة الدستورية كواحدة من مهام الحكومة الانتقالية.

الحوكمة هي مجموعة المبادئ التي يقوم عليها الحكم الرشيد وسيادة حكم القانون والديمقراطية في الدولة الحديثة. وتكتسب أهمية خاصة في الدول النامية لكونها الاداة للخروج بتلك الدول من الفقر والفساد، وبالتالي اعتبرها المجتمع المدني هي الاداء المناسبة لكبح جموح الفساد والتسلط ومحاصرة الدكتاتورية واعتبارها الاداة المناسبة لادارة التحول في عملية الحكم الفردي من الاستبداد الى الديمقراطية التشاركية والقيم المجتمعية الايجابية (عبد الهادي ٢٠١٣).

على مستوي المجتمع المدني، لم تكن هنالك منظمات كثيرة تعمل بشكل متخصص في قضايا الحوكمة والحكم الرشيد، وانشئت في الفترة الانتقالية بعض المنظمات المهتمة بقضية العولمة والتي قامت بالعديد من الانشطة في الفترة الوجيزة التي تأسست فيها، وتعاونت مع بعض الجهات الحكومية، وقد تشكلت مثل تلك المنظمات من خبراء ومهتمين بالحوكمة من داخل السودان وخارجه (عبد الجليل ٢٠٢٢).

في ما يختص بمكافحة الفساد، فقد كان من المؤمل أن تكون هذه هي أحد أهم القضايا التي يعمل فيها المجتمع المدني بعد سقوط النظام الشمولي، لكن لم يكن موضوع الفساد من الموضوعات المطروقة بشكل واضح لدي مؤسسات المجتمع المدني في السودان، باستثناء تجارب محدودة.

ساهمت محددات متباينة في إضعاف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، منها ضعف خبرات المجتمع المدني. وفي الفترة الانتقالية، تركز دور المجتمع المدني في دعم لجنة تفكيك نظام ٣٠ يونيو ١٩٨٩، ولكنه لم يتوسع في وضع برامج تأهيل، تدريب، توعية، رصد ومراقبة الفساد بصوره المتعددة.

المجتمع المدني والتنمية

ويتصل دور المجتمع المدني بقضايا التنمية بدورة في الحوكمة. كانت معالجة الأزمة الاقتصادية أحد أكبر مهام الانتقال الديمقراطي في السودان، وفي هذا الاتجاه ، هنالك قضايا أساسية مثل طبيعة

السياسات الاقتصادية المتبعة ومدى التزامها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومدى ملائمة أدوات الحماية الاجتماعية المستخدمة في تخطي أثار الاصلاحات الاقتصادية على الشرائح الفقيرة.

على مستوى السياسات العامة والتي كان أبرزها القرارات الحكومية الخاصة بالاستفادة من مبادرة 'هيبيك' للدول الأكثر فقراً والحصول على الاعفاء من الديون، بما يتيح للسودان الحصول على منح وقروض تنموية.

على مستوى السياسات العامة والتي كان أبرزها القرارات الحكومية الخاصة بالاستفادة من مبادرة 'هيبيك' للدول الأكثر فقراً والحصول على الاعفاء من الديون، بما يتيح للسودان الحصول على منح وقروض تنموية. الوصول الى حوار وتفاهمات مع المؤسسات الدولية المالية كان يقتضي إجراء حزمة الاصلاحات الاقتصادية والتي لها تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية. ولم يكن صوت المجتمع المدني عالياً في التصدي لقضية الدين العام من باب المناصرة الاقليمية والدولية (عبد الحليم ٢٠٢١). شارك المجتمع المدني في مناقشة السياسات الحكومية من منصة تحالف الحرية والتغيير، لا سيما من خلال المؤتمر الاقتصادي الذي انعقد في سبتمبر ٢٠٢٠. ويمكننا أيضاً رصد مواقف صدرت من مؤسسات مجتمع مدني حول السياسات الاقتصادية الحكومية، وبخاصة من تجمع المهنيين، أو مجموعات مهنية متخصصة كمجموعات الصيادلة في وقت أزمة الدواء. كما يمكننا رصد نشاطات محدودة للمجتمع المدني تصدت لقضايا اقتصادية كرفع الدعم وسياسات الاصلاح الهيكلي.

الفصل الرابع
تقييم المجتمع المدني في الفترة الانتقالية

٤-١. التحديات السياسية

لان مؤسسات المجتمع المدني تضم مجموعات متباينة سياسياً وثقافياً، وينضوي تحت لوائها من ينتمون لأحزاب سياسية وغير المنتمين للاحزاب، نجد أن نشاطها وسط المجتمع يتأثر بالايديولوجيا والمواقف والبرامج السياسية للاحزاب. وأحياناً تلتقي الحملات الحقوقية مع الحملات السياسية التي تنظمها الاحزاب السياسية، بخاصة في زمن النضال ضد الدكتاتورية. مع بدايات ثورة ديسمبر ٢٠١٨، ظهر تجمع المهنيين كتجمع نقابي منسجم في توجهاته مع الاحزاب السياسية المعارضة لحكومة الفريق البشير. لم يشكل ذلك أي تأثير واضح على استقلالية تجمع المهنيين. وبرغم التنوع السياسي بين قيادات تجمع المهنيين إلا أن وحدة الهدف كانت درعاً يحمل الجسم النقابي برغم التعدد السياسي داخل تجمع المهنيين. لكن أسهم لاحقاً ظهور الصراع السياسي والتنظيمي داخل مكونات قوى اعلان الحرية والتغيير في انتقال الصراع من داخل قوى اعلان الحرية والتغيير إلى داخل تجمع المهنيين. ونتيجة ذلك، حين بدأت قوى اعلان الحرية والتغيير في الاختلاف الداخلي، إنعكس ذلك مباشرة على تجمع المهنيين.

لقد ساهم الصراع السياسي بين قوى الثورة وتصاعد الإستقطاب السياسي في التأثير على فعالية المجتمع المدني، الذي وقع ضحية تلك التجاذبات السياسية، وبالتالي أسهم ذلك الواقع في اضعاف دور المجتمع المدني في الفترة الإنتقالية.

لقد ساهم الصراع السياسي بين قوى الثورة وتصاعد الإستقطاب السياسي في التأثير على فعالية المجتمع المدني، الذي وقع ضحية تلك التجاذبات السياسية.

- كان لتأخير إنشاء المجلس التشريعي الانتقالي، وعدم فعالية الآليات التشريعية البديلة التي إقترحتها الوثيقة الدستورية، دوراً محورياً في تعطيل عمليات الاصلاح التشريعي بجانب غياب الرقابة البرلمانية لاداء الفترة الانتقالية. من بين ذلك لم تحظ القوانين المنظمة لعمل المجتمع المدني بأي إصلاحات.

- تفشي جائحة الكورونا منذ ديسمبر ٢٠١٩، وتم تطبيق إجراءات معيقة للحركة والنشاط اليومي للدولة والمنظمات المجتمعية. ساهمت الخطط الطارئة لمواجهة الجائحة في توجيه التمويلات المالية للتصدى للجائحة، وكان لذلك تاثيره على توفر التمويل خاصة لمنظمات المجتمع المدني.

- مع التوسع الذي شهدته مؤسسات الحكومة الانتقالية، وظهور الحاجة للكفاءات لتسيير وكالات الحكومة الانتقالية، إنتقلت العديد من الكفاءات في المجتمع المدني للعمل في الحكومة الانتقالية بهدف دعمها وإسنادها، مما سبب في افقار المجتمع المدني من الكوادر المشغلة أو القائدة للعمل المدني.

٤-٢. مواطن الضعف في أداء المجتمع المدني في الفترة الانتقالية

- ضعف القدرات التحالفية لمؤسسات المجتمع المدني. حداثة الانتقال السياسي وقصر مدته، كانت سبباً في عدم إكتمال تدريب المجتمع المدني على التعامل مع ظروف التجربة الديمقراطية ومتطلباتها. أسهمت فترة ٣٠ عاماً من طمس الحريات وتكميم الافواه ومحاصرة المجتمع المدني في خلق بيئة تنظيمية وإدارية خاصة بالمنظمات التي كانت تتعامل مع الاجهزة الدكتاتورية. تلك البيئة لم تكن متصالح مع قيم الديمقراطية والحكم الرشيد والتخطيط الاستراتيجي، إذ كانت فترة استثنائية طبقت خلالها منظمات المجتمع المدني خطط طوارئ لتنفيذ أعمالها. تلك الاعمال التي كانت تنفذها منظمات المجتمع المدني، كانت الأجهزة الامنية في تلك الفترة تفسرها على أنها 'تآمر على النظام السياسي' وتحرض بالتآمر على الحكومة. ذلك الواقع أسهم في خلق تحالفات ضيقة جداً وتضم مجموعة قليلة من الثقاة. وبالتالي كان على منظمات المجتمع المدني أن تتدرب على مهارات خلق تحالفات واسعة جداً بعد انفتاح الفضاء الديمقراطي في السودان.

- برغم الثقافة الواسعة التي نشرتها منظمات المجتمع المدني السودانية بخصوص ضرورة وأهمية الديمقراطية والمؤسساتية والمحاسبية في العمل العام بشكل عام، إلا أن التقارير والتقييمات التي أصدرتها المنظمات المدنية أظهرت ضعفاً. فقد كانت واحدة من القضايا الملحة التي تجابه مؤسسات المجتمع المدني هو قدرة هذه المؤسسات للتحول الى مؤسسات ديمقراطية كفؤة وقادرة على إنجاز أهدافها بطريقة علمية وعملية.

- ولأن المرحلة الانتقالية كانت مشوبة بالصراعات الحادة بين أنصار النظام السياسي القديم وقوى الثورة، ومن جهة أخرى بين قوى الثورة نفسها، فقد أثرت تلك البيئة على عمل المجتمع المدني بعد أن تعرض لحملة استقطاب واسعة النطاق. تأثر مؤسسات المجتمع المدني بالصراع والاستقطاب السياسي مما يعكس عدم استيعاب دور وطبيعة المجتمع المدني العابرة للانتماءات السياسية أو العرقية.

- عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة لقوي المجتمع المدني للتعامل مع الفترة الانتقالية. على الرغم من المجهودات الكبيرة التي قام بها المجتمع المدني في اسقاط ديكتاتورية البشير، بل وعمله لفترات طويلة في اعداد سياسات بديلة لادارة الدولة حال سقوط النظام، لكن بالمقابل لم تكن هنالك تصورات لعمل ودور المجتمع المدني خلال فترة الانتقال.

٤-٣. إيجابيات مشاركة المجتمع المدني في الفترة الانتقالية

- شهدت الفترة الانتقالية توسع ملحوظ في حرية التعبير والتنظيم وحرية التجمع السلمي، وبالتالي وفرت تلك الظروف مناخاً مناسباً لممارسة العمل المدني بدون أي أعتراضات من الحكومة الانتقالية. في الفترة الدكتاتورية التي سبقت الانتقال، كان على منظمات المجتمع المدني على مختلف تخصصاتها ومجالات عملها أن تحصل على اذن مسبق من السلطات الامنية قبل القيام بأي اجتماع أو نشاط عام.

- فتحت الفترة الانتقالية فرص عديدة لاشراك النساء والشباب في مستويات داخل الحكومة الانتقالية لصيقة بمستويات صناعة القرارات العامة . وكان لهذه المشاركة ان تتسع أكثر لو إكتملت هيئآت ومؤسسات الحكومة الانتقالية، لا سيما الهيئة التشريعية القومية ومؤسسات الحكم الفيدرالي.

- أتاحت الفترة الانتقالية الفرصة للمجتمع المدني في أن يبنى حملات مناصرة وأن يتابعها بصورة مباشرة مع صانعي السياسات في الدولة، ومن بين ذلك تصاعد الاهتمام بقضايا حقوق الانسان في الوثيقة الدستورية وكذلك تم إجراء تعديلات تشريعية هامة بعد أن قادت منظمات المجتمع المدني حملات مناصرة لصالح تلك القوانين.

- كانت الفترة الانتقالية فرصة مناسبة جداً لانتشار المنظمات المجتمعية القاعدية بشكل واسع ومنظم. ومن بين تلك المجموعات القاعدية لجان المقاومة ولجان الاحياء والخدمات والتي جسرت العلاقة بين المجتمعات المحلية والسلطات الرسمية. مثل تلك المشاركة عززت قدر من الشفافية في تقديم الخدمات للشعب، وأسست لخبرات في التعامل مع الحكومة، وفهم ظروف العمل الحكومي وأولوياته، وكذلك أسست لتطبيقات عملية لمبدأ الحكومة التشاركية.

كانت الفترة الانتقالية فرصة مناسبة جداً لانتشار المنظمات المجتمعية القاعدية بشكل واسع ومنظم. ومن بين تلك المجموعات القاعدية لجان المقاومة ولجان الاحياء والخدمات والتي جسرت العلاقة بين المجتمعات المحلية والسلطات الرسمية.

- أتاحت الفترة الانتقالية للمجتمع المدني بعد ٣٠ عاماً من الدكتاتورية وإقصاء المجتمع المدني، أن ينطلق بالعمل المدني من واقع النظريات والحوارات الداخلية في الغرف المغلقة، إلى الحوارات المفتوحة مع المجتمع العريض وكذلك في التعامل المباشر مع مؤسسات الحكومة. هذا المستوى في الانتقال من النظري الى التطبيقي، أضاف لتجربة المجتمع المدني في السودان موضوعات جديدة وكشف لها مواطن القصور ومواطن القوة في تجربتها.

٤-٤. مقترحات مهمة

- تطوير العمل التضامني للمجتمع المدني. ترتبط فعالية وتطوير أدوار المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي طردياً مع قدرته على التشبيك والتعاون بين مكوناته المختلفة. لقد كان لضعف الادوات التعاونية والتشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة تأثيره على فعاليته. والعمل التضامني يجب أن يكون بين كافة مكونات المجتمع المدني، حيث يجب ان تكون هنالك أشكال

واضحة للتنسيق داخل منظمات المجتمع المدني وبين منظمات المجتمع المدني والمجموعات المهنية والنقابية، ومع لجان المقاومة والجمعيات التعاونية وكافة أشكال المجتمع المدني وتنظيماته.

- إيجاد بيئة قانونية مواتية لعمل المجتمع المدني. فالعمل علي اصلاح القوانين التي تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني خطوة أساسية من أجل خلق بيئة ممكنة لعمل مؤسسات المجتمع المدني. مع ضرورة العمل المباشرة على ايجاد مقترحات قوانين بديل لعمل المجتمع المدني في مؤسساته المختلفة، ومراجعة لوائحه هو واجب ضروري. ويمكن في ذلك الاستفادة من التجارب حولنا التي مرت بتجارب انتقال ديمقراطي وقامت باصلاح قوانينها التي تنظم حرية التنظيم.

- إستقلالية المجتمع المدني. الحفاظ على المجتمع المدني بعيداً عن الصراع بين التنظيمات السياسية، وأهمية الالتزام بالفصل بين الانتماءات الحزبية والصراعات التي تترتب على ذلك الانتماء والعمل في مؤسسات المجتمع المدني، وذلك يتطلب وعياً وحواراً مستمراً بين المجتمع المدني والاحزاب السياسي لاستيعاب أن المجتمع المدني المستقل القوي لا يشكل خصماً للاحزاب السياسية بل يشكل الاساس لضمان تحول ديمقراطي مستدام في السودان.

- الرؤية والاستراتيجية. من المهم للمجتمع المدني أن يؤسس رؤية جماعية بعيدة المدى تستخلص من حوارات شفافة وعميقة. كما يجب أن يعمل المجتمع المدني على ترسيخ البناء الهيكلي والمؤسساتي الديمقراطي الذي يضمن قدرته علي تحقيق أهدافه.

- البناء المعرفي المتصل بالانتقال السياسي. التأكيد على أهمية عمل المجتمع المدني على المساهمة الفعالة في التطوير المعرفي المرتبط بقضايا الانتقال، وتعاون مؤسسات المجتمع مع الباحثين والاكاديميين بما يعزز من قدرات المجتمع المدني في اقتراح البدائل.

- إستقرار التمويل. لأغراض الاستمرارية وضمان تحقيق الاهداف بعيدة المدى، من المهم للمجتمع المدني وفي اطار تفكيره الاستراتيجي أن يعمل على ضمان التمويل لعمل منظمات المجتمع المدني. والتمويل يشمل التمويل الدولي والمحلي وكذلك انتاج مصادر تمويل ذاتية. وفي هذا الصعيد، من المهم تأكيد تطبيق معايير الشفافية والمحاسبية والادارة الرشيدة، بحيث يتم توظيف تلك التمويلات بشكل فعال وكفوء لانجاز الاهداف المرصودة.

- الخبرات والتخصص. بالنظر إلى تفعيل دور المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي في السودان، من الضروري الإهتمام بأن تنمي منظمات المجتمع المدني قدرات تخصصية تستجيب لاحتياجات السودان وشعبه في مرحلة الانتقال.

الفصل الخامس
الخلاصة

لعب المجتمع المدني في السودان أدواراً مهمة ومتنوعة خلال الحقب التاريخية المختلفة، قبل الاستقلال وبعده، كما لعب دوراً رئيسياً في المقاومة السلمية للاستعمار، وقد شكل النواة الرئيسية لتكوين الاحزاب السياسية في السودان، وبالاضافة لادواره المطلبية والخدمية ومشاركته في مقاومة الانظمة الاستبدادية، ظل المجتمع المدني يساهم في توفير مساحات للمشاركة في المجال العمومي لفئات المجتمع وشرائحه المختلفة.

قاوم المجتمع المدني بمفهومه العريض وتنظيماته المختلفة التضييق على العمل المدني والسياسي خلال فترة حكم البشير، كما برز في تلك الفترة دور منظمات المجتمع المدني، وشهدت نشاط فاعل مقاوم من خلال الحركات الشبابية والنسوية، وقامت تنظيمات مهنية موازية لسيطرة نظام البشير على النقابات الرسمية، ولقد كان للمجتمع المدني دوراً حاسماً في توفير مساحات العمل المشترك للأطراف السياسية الفاعلة وتكوين التحالف الذي أسقط نظام حزب المؤتمر الوطني في ابريل ٢٠١٩.

كان للمجتمع المدني دوراً حاسماً في توفير مساحات العمل المشترك للأطراف السياسية الفاعلة وتكوين التحالف الذي أسقط نظام حزب المؤتمر الوطني في ابريل ٢٠١٩.

في قضية الانتقال الديمقراطي توجد أهمية كبيرة لوجود مجتمع مدني فاعل وقوي، فقضايا الانتقال الديمقراطي تقع في صميم مهام وواجبات المجتمع المدني، وفي السودان، فان أولويات الإنتقال الديمقراطي التي طرحت مثل السلام والاصلاح الاقتصادي والعدالة، وغيرها، هي القضايا التي يشتغل عليها المجتمع المدني. مهام كبيرة كان يجب أن يقوم به المجتمع المدني في فترة الانتقال الديمقراطي (٢٠١٩-٢٠٢١) بحكم تنوع وتعدد خبراته، وبحكم تمدده في كافة قطاعات المجتمع، الا أن مساهمة المجتمع المدني في الفترة الانتقالية كانت متأثرة بعوامل مختلفة، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود مساهمات مهمة في مختلف المجالات التي تناولتها الدراسة، يرتبط ذلك بتأثر المجتمع المدني بالصراعات السياسية، وغياب رؤية واضحة لدى المجتمع المدني بتكويناته المختلفة حول الادوار التي ينبغي أن يقوم بها خلال الفترة الانتقالية. وقد حاولت الدراسة أن ترصد وتقيم دور المجتمع المدني من خلال محددات معينة، ليتم اختبار فرضية عدم قيام المجتمع المدني بتحقيق الادوار المنوطة به بالصورة المثلى. لقد كان للانقسامات والصراعات داخل تنظيمات المجتمع المدني، وضعف القدرات

التحالفية بداخله أثر في تقليل حجم مساهمته خلال الانتقال الديمقراطي وبالتأكيد فان ضيق فترة الانتقال الديمقراطي ساهم في أن يكون الاداء من المجتمع المدني أقل من المتوقع.

نشطت خلال الفترة الانتقالية المجموعات الشبابية ولجان المقاومة وتعاظمت أدوارها من أجل الضغط لصالح الانتقال الديمقراطي في السودان، كما أجتهدت المجموعات النسوية في العمل على تعزيز المشاركة النسوية في الفضاء العام، وهو ما لم يتحقق بالشكل المطلوب، ولكن من الواضح أن الحركة والمجموعات النسوية قد تمضي في مسار تأثير وفعالية أكبر .

المراجع

المراجع باللغة العربية

عامر، مي رأفت، 'التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني'، ٢٢ يونيو ٢٠١٩، الموسوعة السياسية، <https://tinyurl.com/3pzukkcb>، تم الإطلاع في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٤
[Theoretical rooting of the concept of civil society]

دراجي، المكي وعبد الفتاح، سويد، 'المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس'، ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، <http://dspace.univ-eloued.dz/handle/123456789/31097>، تم الإطلاع في ١٣ نوفمبر ٢٠١٤
[Civil Society and Tunisia›s Democratic Transition]

بلال، عبدالرحيم، القضية الاجتماعية والمجتمع المدني في السودان، دار جامعة الخرطوم للنشر، الطبعة الاولى ٢٠٠٤
[The Social Issue and Civil Society in Sudan]

بشارة، عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع اشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية ط ٣، ٢٠٠٨، بيروت
[Civil society - a critical study (with reference to Arab civil society)]

آدلوف، فرانك، المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة عبد السلام حيدر، مركز المحروسة للنشر، الطبعة الاولى ٢٠١٢
[Civil Society Theory and Political Practice]

خير، أحمد، كفاح جيل: تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان، دار جامعة الخرطوم للنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٩١
[The struggle of a generation: the history and development of the graduate movement in Sudan]

باشري، محجوب عمر، رواد الفكر السوداني، دار الجيل، ١٩٩١، بيروت
[Sudanese intellect pioneers]

السنوسي، صالح، إشكالية المجتمع المدني العربي: العصبة والسلطة والغرب، مكتبة الاسرة، ٢٠١٣
[The problem of Arab civil society: the League - power and the West]

كمير،الواثق، 'النقابة والسياسة: دور الحركة النقابية في الانتقال'، (غير مؤرخ)، سودان تريبيون، <https://sudantribune.net/article83465>، تم الإطلاع في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤
[Trade Union and Politics: The Role of the Trade Union Movement in Transition]

على، حيدر ابراهيم، المجتمع المدني والمجتمع التاريخي في السودان، مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١
[Civil Society and Historical Society in Sudan]

الجزولي، كمال، 'السودان: المنظمات المدنية والفضاء المعنوي للتغيير'، الجزيرة، ديسمبر ٢٠١٣، <https://aja.me/9mnmf>
[Sudan: Civic Organizations and the Moral Space for Change]

وكالة المعونة الامريكية، تقرير استدامة المجتمع المدني، التقرير السنوي حول اوضاع المجتمع المدني
[Civil Society Sustainability Report, Annual Civil Society Situation Report]

الحسن البطحاني، عطا، اشكالية الانتقال السياسي في السودان: مدخل تحليلي، المركز الاقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني ومبادرة اساتذة جامعة الخرطوم ، الطبعة الاولي سبتمبر ٢٠١٩
[The problem of the political transition in Sudan: an analytical approach]

عثمان، اشرف، 'الحقل الشبابي في السودان واعادة تشكيل المجال العام: بحث في ديناميات الفعل الجمعي ورهانات الحضور'، ٢٠١٧
[The Youth Field in Sudan and the Reshaping of the Public Sphere: An Examination of the Dynamics of Collective Action and the Challenges of Attendance]

العجاتي، محمد وسمير، عمر وسيد أحمد، عبد المنعم وسرور، زينب، 'تجمع المهنيين السودانيين: البنية والتطور والادوار والتحالفات – تحديات وآفاق مستقبلية'، مبادرة الاصلاح العربي: سلسلة أوراق حول النقابات المهنية المستقلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٠٢١، <https://tinyurl.com/59wr4z9y>، تم الاطلاع في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤
[Sudanese Professionals Association: Structure, Evolution, Roles and Alliances – Challenges and Future Prospects]

الحرة، 'ما هو تجمع المهنيين السودانيين؟'، ١١ ابريل ٢٠١٩، <https://tinyurl.com/ta2rsbff>، تم الاطلاع في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤
[What is the Sudanese Professionals Association?]

مناعي،عفيفة، 'الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي'، برنامج دعم البحث العربي، الدورة الثانية، مبادرة الاصلاح العربي، ٢٠١٦، <https://tinyurl.com/46s5n45x>، تم الاطلاع في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤
[Tunisian General Labor Union and Democratic Transition]

إعلان الحرية والتغيير، ٢٠١٩، <https://tinyurl.com/46f6x5fv>، تم الاطلاع في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤
[Declaration of Freedom and Change, 2019]

إعلان الحرية والكرامة (حراك)، أغسطس ٢٠١٨، <https://tinyurl.com/y4tnk63m>، تم الاطلاع في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤
[Declaration of Freedom and Dignity (Hirak)]

همرور، قصي والنيل، مزن والطيب، محمد وعبد الله، عثمان، 'لجان المقاومة السودانية كمساحات مبتكرة للمواطنة ومقاربة واستقراءات'، مجلة الدرب، أغسطس ٢٠٢٢
[Sudanese Resistance Committees as Innovative Spaces for Citizenship, Approach and Extrapolations]

عبد العزيز، ابتهال، 'اضاءات حول تجربة الحركة النسوية بالسودان'، رأي اليوم، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١
[Highlights on the experience of the feminist movement in Sudan]

المجموعة النسوية المدنية والسياسية، 'ميثاق منسم'، موسوعة عريق، <https://tinyurl.com/2a59537a>، تم الاطلاع في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤
[Mansam Charter]

وكالة أنباء المرأة، 'مبادرة الحارسات تسلط الضوء على دور المرأة في الثورة السودانية'، ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٢، <https://jinhaagency.com/ar/alhyat/mbadrt-alharsat-tslt-aldw-ly-dwr-alnsa-khlal-althwrt-alswdanyt-34964>، تم الاطلاع في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤

[Women Guardians Initiative Highlights Women›s Role in Sudanese Revolution]

أديب، نبيل، 'الحاجة لتعديل قانون تنظيم العمل الطوعي والانساني'، <https://tinyurl.com/33tupk4f>، تم الاطلاع في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤

[The need to amend the law regulating voluntary and humanitarian work]

عبد الهادي، محمد، 'الحوكمة مسار صحيح لعلاقة الدولة والمجتمعات المحلية بعد الثورات'، المركز الديمقراطي العربي، ٣٠ يناير ٢٠١٦

[Governance is the right path for the relationship between the state and local communities after revolutions]

عبد الحليم سعيد، سامي، 'صياغة دور فعال لمنظمات المجتمع المدني السودانية بعد الثورة في التخلص من الديون'، سودانيل، ٨ اكتوبر ٢٠٢١، <https://tinyurl.com/3z5attcw>، تم الاطلاع في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤

[Formulating an effective role for Sudanese civil society organizations after the revolution in getting rid of debt]

عبد الحليم سعيد، سامي، 'الإصلاح القانوني في سودان ما بعد النزاع المسلح'، سودانيل، يوليو ٢٠١٨، <https://tinyurl.com/4x4drbyy>، تم الاطلاع في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤

[Legal Reform in Post-Armed Conflict Sudan]

ويكيبيديا، شارع الحوادث، (غير مؤرخ)، <https://tinyurl.com/upjrkabx> ، تم الإطلاع في ١٧ آب ٢٠٢٤

[Accidents Street]

المراجع الانكليزية

Assal, Munzoul, A. M., Sudan's popular uprising and the demise of Islamism, 2019, CMI Brief 2019, p3 (Bergen: Chr. Michelsen Institute)

[الانتفاضة الشعبية في السودان وزوال الإسلاموية]

Hassan, Mai, and Kodouda, Ahmed. 'Sudan's Uprising: The Fall of a Dictator', Journal of Democracy, vol. 30, no. 4, October 2019, pp. 89-103, <https://doi.org/10.1353/jod.2019.0071>

[إنتفاضة السودان: سقوط الدكتاتور]

International Centre for Non-For-Profit Law (ICNL), 'Sudan', Last updated 10 July 2024, <https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/sudan>, accessed 7 August 2024

[السودان]

Khadder, K. and Hollingsworth, J., 'Sudan death roll rises to 100 as bodies found in Nile', CNN, 5 June 2019, <https://www.cnn.com/2019/06/05/africa/sudan-death-toll-intl/index.html>, accessed 7 August 2024

[إرتفاع عدد القتلى في السودان إلى ١٠٠ شخص مع العثور على جثث في النيل]

Amnesty International, 'Sudan: Speed up investigations into 2019 Khartoum massacre', 3 June 2021, <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/06/sudan-speed-up-investigations-into-2019-khartoum-massacre/>, accessed 10 August 2024

[السودان: يجب تسريع التحقيقات في مذبحة الخرطوم عام ٢٠١٩]

Saeed, Sami, The Juba Peace Agreement and the Sudanese Transition: Power Sharing or Democracy Building?, Technical Paper 2, November 2022, International IDEA, <https://doi.org/10.31752/idea.2022.58>

[اتفاق جوبا للسلام والانتقال السوداني: تقاسم السلطة أم بناء الديمقراطية؟]

Khalafallah, H., and Davies, B., Sudan Resistance Committees Draft Charter: Where they stand, and where they may go, ConstitutionNet, 2022, <https://constitutionnet.org/sites/default/files/2022-09/Sudan%20Resistance%20Committee%20Draft%20Charters%20%5BCB%5D.pdf>, accessed 15 August 2024

[مسودة ميثاق لجان مقاومة السودان: أين تقف وأين تذهب]

Bishai, L. S. (2023). Resistance is life: how Sudan's resistance committees perform democratic power. The Journal of North African Studies, 28(6), 1473–1491. <https://doi.org/10.1080/13629387.2023.2207228>

[المقاومة هي الحياة: كيف تؤدي لجان المقاومة السودانية السلطة الديمقراطية]

Nashed, M., 'Sudan Resistance Activists Mobilize Crisis Escalate', Al Jazeera, 22 April 2023, <https://www.aljazeera.com/news/2023/4/22/sudan-resistance-activists-mobilise-as-crisis-escalates>, accessed 20 August 2024

[نشطاء مقاومة السودان يحشدون الأزمة]

Peace Insight, 'No to Women's Oppression Initiative', Last updated: January 2018, <https://www.peaceinsight.org/en/organisations/no-to-womens-oppression-initiative/?location=sudan&theme>, accessed 15 August 2024

[مبادرة لا لإضطهاد المرأة]

All Africa, 'French Government Ordered Assassination of Farhat Hached and "Red Hand" Mere Name to Cover Up Crime', 29 November 2013, <https://allafrica.com/stories/201311291424.html>, accessed 20 August 2024

[الحكومة الفرنسية تأمر باغتيال فرحات حاشد واسم 'اليد الحمراء' للتغطية على الجريمة]

SudanNexstGen: Nafeer Initiative, <https://sudannextgen.com/project/nafeer-initiative/>, accessed 10 August 2024

[مبادرة نفير]

حول المؤلف

مدني عباس مدني متخرج من كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم في عام ١٩٩٩، وحصل منها ايضاً على ماجستير علم الاجتماع ٢٠٠٧. شغل منصب المدير العام لمنظمة نداء التنمية السودانية ٢٠٠٥-٢٠١٩، وبعدها تقلد منصب وزير الصناعة والتجارة في الحكومة الانتقالية في السودان سبتمبر ٢٠١٩ ولغاية فبراير ٢٠٢١. هو ناشط حقوقي وقيادي في العمل المدني السوداني، وأسهم في إنشاء العديد من المبادرات والتحالفات والشبكات المدنية على الصعيد الوطني والعربي والافريقي. وله العديد من البحوث والدراسات وأوراق السياسات التي تم تقديمها في مؤتمرات إقليمية ودولية.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات (International IDEA) هي منظمة حكومية دولية تضم دولاً أعضاء وعددها ٣٥، تأسست في عام ١٩٩٥ وتتمثل ولايتها في دعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

عملنا

نقوم بتطوير أبحاث صديقة للسياسات تتعلق بالانتخابات، البرلمانات، الدساتير، التحول الرقمي، تغير المناخ، والمشاركة والتمثيل السياسي، كل ذلك تحت مظلة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ونقوم بتقييم أداء الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم من خلال مؤشراتنا العالمية الفريدة لحالة الديمقراطية ومتتبع الديمقراطية (Democracy Tracker).

كما نقدم تنمية القدرات ومشورة الخبراء للجهات الفاعلة الديمقراطية بما في ذلك الحكومات، البرلمانات، مسؤولي الانتخابات والمجتمع المدني. كما نقوم بتطوير الأدوات ونشر قواعد البيانات والتقارير والكتب الأساسية بعدة لغات حول مواضيع تتراوح من إقبال الناخبين إلى حصص النوع الإجتماعي.

ونقوم بالجمع بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول من أجل الحوار وتبادل الدروس. نحن نقف وننادي لتعزيز وحماية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

مناطق عملنا

يقع مقرنا الرئيسي في ستوكهولم، ولدينا مكاتب إقليمية وقطرية في إفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات مراقب دائم لدى الأمم المتحدة ومعتمدة لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

منشوراتنا وقواعد بياناتنا

لدينا دليل منشورات يضم أكثر من ١,٠٠٠ منشور وهناك أكثر من ٢٥ قاعدة بيانات متيسرة على موقعنا. يمكن تنزيل معظم منشوراتنا مجاناً.

<https://www.idea.int>

International IDEA
Strömsborg
SE–103 34 Stockholm
SWEDEN
+46 8 698 37 00
info@idea.int
www.idea.int

هذا التقرير تم إنجازه من قبل مدني عباس مدني، والذي له تاريخ طويل وغني مع المجتمع المدني في السودان، وساهم بقدر عالٍ في تصميم مسار المرحلة الانتقالية في السودان (٢٠١٩-٢٠٢١). ويهدف هذا التقرير الى رصد دور المجتمع السوداني بكل مكوناته في التحول الديمقراطي في السودان، ويغطي مشاركة المجتمع المدني في كل إجراءات التحول الديمقراطي في السودان، بما في ذلك تطور الحركة المدنية المستقلة في السودان قبل وبعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨، والمجموعات الحديثة التي نشأت في سياق ذلك التطور. كما يغطي دور المجتمع المدني في قيادة المفاوضات في بناء السلام، والإصلاحات القانونية والسياسية.

هدفت المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات من إنجاز ونشر هذا التقرير، أن تفيد الباحثين والنشطاء الحقوقيين من خلال توثيق دور المجتمع المدني في هذه المرحلة التاريخية الهامة، وكذلك بان تفيد قيادات المجتمع المدني وصانعي السياسات في مختلف المستويات، بالتحليل العلمي والموضوعي الذي يبين مواطن النجاحات والقصور في مسيرة المجتمع المدني خلال الإنتقالات السياسية في السودان. قدم التقرير مجموعة من التوصيات العملية والقابلة للتنفيذ والتي من شأنها ان تسهم في تحسين مقدرات المجتمع المدني في إنجاز مهامها في الإنتقال السياسي الديمقراطي في السودان.

ISBN: 978-91-7671-867-4 (PDF)